



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية
تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

عنوان المذكرة

التدقيق الداخلي ومدى تأثيره على فعالية الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة م.ش.ذ.م.م زيغام عبد القادر- الترقية العقارية-

إشراف الأستاذة

من إعداد الطالب:

سليمان عائشة

- جلول نبيل

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	موساوي مباركة	أستاذ مساعد أ	جامعة مستغانم
مقررا	سليمان عائشة	أستاذ مساعد أ	جامعة مستغانم
مناقشا	قوبة خيرة	أستاذ مساعد أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2015 / 2016

لقد عرف التدقيق تطوراً كبيراً على مر التاريخ إلى يومنا هذا، بحيث يعتبر التدقيق من أهم وأبرز العمليات التي تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية خاصة التدقيق الداخلي الذي برز وزادت أهميته أكثر في أواخر العشرينيات من القرن الماضي وهذا بسبب التحولات الاقتصادية التي خلفت أثراً مباشراً على العالم، حيث يساعد على إبراز وضع المؤسسة الاقتصادية إن كانت جيدة أو سيئة و يبين مدى صحة و سلامة القوائم المالية التي تستفيد منها الإدارة و مختلف الأعوان الاقتصاديين ذلك بمراقبة مختلف العمليات المحاسبية و المالية و مطابقتها مع الواقع لمعالجة الاختلالات و الانحرافات، و بمان المؤسسة تسعى إلى تحقيق أهدافها وتحسين عملها و ادائها المالي لهذا تعتمد على التدقيق الداخلي الذي اتسع نطاقه في الآونة الأخيرة ليشمل استخدام الأدوات الإحصائية و استخدام مؤشرات و نسب المالية لتقييم و تحسين الأداء المالي مما يجعل المؤسسة تتطور و تحرز الغايات المنشودة و يمكن من تحقيق كفاءة و فعالية الأداء المالي.

1- طرح الإشكالية:

و مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

كيف يؤثر التدقيق الداخلي على فعالية الأداء المالي و تحسينه في المؤسسة ؟

2- الأسئلة الفرعية :

و من هنا نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم التدقيق و التدقيق الداخلي خاصة ؟
- ماهية الأداء و الاداء المالي ؟
- فيما يتمثل دور التدقيق الداخلي في تحسين و تقديم فعالية الاداء المالي ؟

3- الفرضيات:

- الاداء اكبر مؤشر يبين لنا مدى فعالية و كفاءة المؤسسة الاقتصادية و هذا يركز على الاداء المالي.
- للتدقيق الداخلي دور كبير و فعال في تحسين الاداء المالي من خلال اكتشاف الاخطاء و الانحرافات و هذا من اجل تصحيحها في الوقت الملائم و عكس صورة سليمة للقوائم المالية.

4- اسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية الى احتراف مهنة التدقيق.
- حسب التخصص تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير و الرغبة في التعرف و التعمق في مجال التدقيق الداخلي.
- حاجة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الى التدقيق الداخلي من اجل تحسين فعالية الاداء المالي.

5- اهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث الى تحقيق مجموعة من الاهداف نذكر منها:

- ابراز اهمية التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية و مدى الحاجة اليه.
- التنبيه الى ضرورة الاهتمام بالتدقيق الداخلي في المؤسسة و العمل على تطويره.
- ابراز الدور الفعال للتدقيق الداخلي الذي يؤديه في تحسين فعالية الاداء المالي.
- تقييم و تحسين الاداء المالي في المؤسسة .

6- اهمية الموضوع:

تتمثل اهمية الموضوع في:

- اهمية التدقيق الداخلي في التحقق من صحة البيانات و القوائم المالية التي تعتبر عن وضعية و سلامة المؤسسة الحقيقية .
- التوصل الى مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الاداء المالي داخل المؤسسة الاقتصادية
- تحسين التدقيق الداخلي يساهم في رفع و تحسين مستوى الاداء المالي داخل المؤسسة.

7- منهج البحث:

لقد تطرقنا في موضوعنا الى مختلف جوانبه و تحليل ابعاده و الاجابة عن الاشكالية المطروحة و اثبات مدى صحة الفرضيات و ذلك من خلال اعتمادنا على:

أ- المنهج الوصفي:

و ذلك بعرض مختلف المفاهيم و المعلومات الخاصة بمجال البحث مع الاعتماد على المنهج التحليلي في تفسير و تحليل المعلومات و استخلاص النتائج منها في الجانب النظري.

ب- المنهج التحليلي:

و ذلك بمحاولتنا الاعتماد على المنهج الخاص بالدراسة بغرض البحث المعمق و المفصل لحالة مؤسسة ذات الشخص الوحيد و ذات المسؤولية المحدودة و تبين مدى توافق نتائج الدراسة النظرية على الجانب التطبيقي.

8- ادوات البحث:

لقد اعتمدنا في بحثنا على:

- المؤلفات و الكتب
- القوانين و الجرائد الرسمية
- محاضرات
- مواقع الانترنت
- معلومات من مؤسسة الترقية العقارية زيغام عبد القادر

9- هيكل البحث:

لقد قسمنا هذا الموضوع الى جانبين، جانب نظري يتضمن فصلين و جانب تطبيقي يتضمن فصل واحد، و كل فصل يتضمن مبحثين و هو كما يلي:

الفصل الأول بعنوان مدخل للتدقيق و ماهية التدقيق الداخلي، حيث يشمل المبحث الاول للتدقيق عامة ، و المبحث الثاني يشمل ماهية التدقيق الداخلي.

الفصل الثاني بعنوان الاداء المالي و مدى تأثير التدقيق الداخلي على فعاليته، حيث يشمل المبحث الاول ماهية الاداء المالي، و المبحث الثاني يشمل اهمية التدقيق الداخلي من خلال عملية التقييم و اثره في تحسين الاداء المالي.

اما الجانب الجانب التطبيقي فقد تضمن:

الفصل الثالث يتضمن دراسة حالة مؤسسة ذات الشخص الوحيد و ذات المسؤولية المحدودة زيغام عبد القادر، حيث يشمل المبحث الاول التعريف بمؤسسة الترقية العقارية زيغام عبد القادر، و المبحث الثاني يشمل تحسين الاداء بواسطة التدقيق الداخلي في مؤسسة ذات الشخص الوحيد و ذات المسؤولية المحدودة زيغام عبد القادر.

تمهيد الفصل الاول:

لقد نشأ التدقيق و تطور نتيجة الحاجة لخدماته، خاصة التدقيق الداخلي الذي ظهر كأداة رقابية هامة داخل المؤسسات، ومنه تمهدف تمهدف الى التحقق من مدى سلامة و صحة البيانات المالية، الادارية، والتشغيلية للمؤسسة، و مدى التزام العاملين داخلها بتطبيق السياسات و القواعد و الاجراءات الموضوعة لتسيير انشطتها و هذا بغرض تفادي مختلف الازطاء و حماية ممتلكاتها من حالات الغش و التلاعب و الاختلاس و العمل على تصحيحها و تحقيق لاهداف.

و سيتم التطرق في هذا الفصل الى مدخل للتدقيق عامة في المبحث الاول اما في المبحث الثاني الى ماهية التدقيق الداخلي.

تمهيد الفصل الثاني:

تسعى المؤسسة جاهدة الى تحقيق غاياتها و اهدافها المسطرة، وهذا من خلال تحسين اداءها خاصة الاداء

المالي، لان هذا الاخير يعد الامثل و هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء و الاستمرارية، و هو من المقومات الرئيسية للمؤسسة الاقتصادية ، لهذا تسعى المؤسسة لتحقيقه من خلال التدقيق الداخلي و ذلك من اجل تقييمه و تحسين فعاليته و زيادتها.

و سيتم التطرق في هذا الفصل الاول الى ماهية الاداء و الاداء المالي كمبحث اول ، اما في المبحث الثاني الى اهمية التدقيق الداخلي من خلال عملية التقييم و اثره في تحسين الاداء المالي.

تمهيد الفصل الثالث:

بعد جمع و شرح المعلومات الخاصة بموضوع دراستنا و التطرق الى جميع حيثيات هذا الموضوع في الجانب النظري، تاتي مرحلة تجسيد هذه المعلومات و مدى تطابقها في ارض الواقع و الجانب التطبيقي، و هذا من خلال دراسة حالة مؤسسة ذات الشخصية المحدودة و ذات الشخص الوحيد زيغام عبد القادر الخاصة بالترقية العقارية.

و سيتم التطرق في هذا الفصل الى التعريف بمؤسسة الترقية العقارية زيغام عبد القادر، اما في المبحث الثاني الى تحسين الاداء المالي بواسطة التدقيق الداخلي في مؤسسة ذات الشخص الوحيد و ذات المسؤولية المحدودة زيغام عبد القادر.

خلاصة الفصل الاول:

التدقيق يعد من ابرز العلوم في الوقت الحالي و ركيزة اساسية و خاصة التدقيق الداخلي بحيث تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية و بشكل كبير و هذا من خلال تقييم القوائم المالية و عكس الصورة الحقيقية للمؤسسة و تحديد و ضعيتها ان كانت جيدة ام سيئة بالاضافة الى تقديم اقتراحات و توصيات حول نجاح المؤسسة و تصحيح مسارها و ضمان اداء مالي جيد.

خلاصة الفصل الثاني:

الاداء المالي يضمن للمؤسسة الاقتصادية النجاح، و حتى تتمكن من بلوغ غايتها و تحديد نقاط القوة و الضعف في عملية تسييرها، لابد عليها بالقيام بعملية تقييم و تحسين ادائها المالي، و ذلك باستخدام التدقيق الداخلي الذي يسعلى الى حماية اصولها و ترشيد استخدام الموارد المتاحة بكل كفاءة و فعالية و عقلانية، ومن المعايير التي تحققه تتمثل في جمع المعلومات الضرورية من اجل التخطيط، قياس الاداء الفعلي، مقارنة الاداء الفعلي بمستويات الاداء المرغوب فيها، دراسة الانحرافات و الفروقات و العمل على تصحيحها.

خلاصة الفصل الثالث:

بعد دراستنا لحالة مؤسسة ذات الشخص الوحيد و ذات المسؤولية المحدودة زيغام عبد القادر الخاصة بالترقية العقارية بحيث قمنا بتحليل ادائها المالي من خلال تقييمه و التعليق عليه بواسطة النسب المالية و ابرازنا اهمية دور المراجعة الداخلية في المؤسسة و مدى تأثيرها على فعالية الاداء المالي و منه استنتجنا ان المؤسسة في حالة عدم توازن راس المال من عملية التمويل الذاتي و تمول قيمتها الذاتية باموالها الخاصة و هي غير جيدة لذا وحب عليها اعادة النظر فيه و تقوم بعملية التوازن و الى جانب هذا المؤسسة ليس لها ديون كبيرة و لها الحظ في الحصول عليه عند الطلب و بسهولة ، كما تستثمر اموالها بشكل جيد ، و تمتلك تسيير ممتاز و ممتاز يساعدها على النجاح، و لها موقع امثل و كفاءة عالية.

تمهيد:

لقد نشأ التدقيق و تطور نتيجة الحاجة لخدماته، خاصة التدقيق الداخلي الذي ظهر كأداة رقابية هامة داخل المؤسسات، ومنه تهدف تهدف الى التحقق من مدى سلامة و صحة البيانات المالية، الادارية، والتشغيلية للمؤسسة، و مدى التزام العاملين داخلها بتطبيق السياسات و القواعد و الاجراءات الموضوعية لتسيير انشطتها و هذا بغرض تفادي مختلف الازطاء و حماية ممتلكاتها من حالات الغش و التلاعب و الاختلاس و العمل على تصحيحها و تحقيق لاهداف.

و سيتم التطرق في هذا الفصل الى مدخل للتدقيق عامة في المبحث الاول اما في المبحث الثاني الى ماهية التدقيق الداخلي.

المبحث الأول: مدخل للتدقيق عامة

المطلب الاول:نبذة تاريخية حول التدقيق و مفهومه عامة

اولا: نبذة تاريخية حول التدقيق:

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في إتخاذ قراراته ، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع ، و قد ظهرت هذه الحاجة أولا لدالحكومات ، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة . و كان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات ، للوقوف على مدى صحتها. و هكذا نجد أن كلمة تدقيق Audit مشتقة من الكلمة اللاتينية، Audire ومعناها يستمع¹.

1- الفترة من العصر القديم حتى سنة 1500م:

ما يعرف عن المحاسبة في هذه الفترة أنها كانت مقتصرة على الوحدات الحكومية و كذا المشروعات العائلية ، و كان الهدف من خلالها هو الوصول إلى الدقة ، و منع حدوث أي تلاعب أو غش بالدفاتر المحاسبية² . وكان المدقق خلال هذه الفترة يكتفي بالإستماع للحسابات التي كانت تتلعله ، على أن يقف على مدى صحة هذه المعلومات بناء على تجربته.

2- الفترة من 1500 حتى 1850 م :

لم يتغير هدف التدقيق خلال هذه الفترة عن الفترة السابقة ، إذ اقتصر على اكتشاف الغش والتلاعب و التزوير في الدفاتر المحاسبية . غير أنها شهدت ما يسمى بانفصال الملكية ، وهو ما زاد من الحاجة إلى المدققين ، و رغم ذلك بقيت ممارسة التدقيق بصفة تفصيلية.

3- الفترة من 1850 حتى 1905م:

شهدت هذه الفترة ظهور شركات المساهمة الكبيرة تزامنا مع الثورة الصناعية في المملكة المتحدة ، وبالتالي الانفصال التام بين الملاك والإدارة ، ما زاد من إلحاح المساهمين في الطلب على المدققين حفاظا على أموالهم

1- خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن ، ص17-200018.

2- إدريس عبد السلام اشتبوي ، المراجعة معايير وإجراءات ، الطبعة الرابعة ، دار النهضة العربية ، لبنان ، 1996 ، ص14.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول التدقيق و التدقيق الداخلي

المستثمرة . وعزز ذلك صدور قانون الشركات البريطاني سنة 1862 الذي أوجب على شركات المساهمة تدقيق حساباتها من قبل مدقق مستقل.

أما أهداف التدقيق خلال هذه الفترة فكانت كالاتي¹ :

- اكتشاف الغش والخطأ.
- اكتشاف ومنع الأخطاء الفنية .
- اكتشاف الأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية.

4- الفترة من 1905م إلى يومنا هذا:

أهم ما ميز هذه الفترة هو ظهور الشركات الكبرى و كذا الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية بدرجة كبيرة في عملية التدقيق ، بالإضافة إلى استعمال أسلوب العينات الإحصائية وفق أساس علمي .
أما فيما يخص الهدف من عملية التدقيق ، فلم يعد اكتشاف الغش والخطأ ، فاكتشاف مثل هذه الحالات هو من مسؤولية الإدارة . بل إن غرض التدقيق الرئيسي هو تقرير المدقق المستقل و المخايد فيما إذا كانت البيانات المحاسبية تبين عدالة المركز المالي² .

ثانياً: مفهوم التدقيق

لقد تعددت الجوانب التي تم التطرق إليها في تعاريف التدقيق ، وهذا باختلاف الهيئات والأطراف الصادرة عنها . ورغم الاختلاف الشكلي بين هذه المفاهيم ، إلا أنها تصب في نفس الهدف . و نذكر أهم هذه التعاريف فيما يلي :

1. جاء تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية American accounting associator للتدقيق كما يلي³ :

"التدقيق هو عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة"⁴ .

1 - إدريس عبد السلام اشنتوي، المرجع السابق، ص 16.
2 - هادي التميمي ، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 19.
3 - وليم توماس ، امرسونهنكي ، تعريب ومراجعة احمد حامد حجاج ، كمال الدين سعيد ، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، الكتاب الأول، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 1997، ص 182.

4 - وليم توماس ، المرجع السابق. ص 182.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول التدقيق و التدقيق الداخلي

كما عرف إتحاد المحاسبين الأمريكيين التدقيق المحاسبي على أنه "إجراءات منظمة لأجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالإقرارات أو بالأرصدة الاقتصادية والأحداث ، وتقييمها بصورة موضوعية ، لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس معين ، وإيصال النتائج إلى المستفيدين"¹.

من خلال التعريفين ، يمكن استخلاص ما يلي :

- عملية التدقيق عملية منظمة ، وبالتالي فهي قائمة على مخطط مسبق .
 - يشترط في عملية التدقيق جمع أدلة وقرائن إثبات ، يبنى المدقق رأيه من خلالها حول عدالة القوائم المالية من عدمها .
 - أن يلتزم المدقق الحياد في جمعه للأدلة ، أي أن تتم بصفة موضوعية بعيدة عن كل تحيز .
 - أن تتعدى عملية الفحص المعلومات المقدمة في القوائم إلى فحص النظام المحاسبي ، والذي يعتبر المصدر لهذه المعلومات .
 - إيصال المدقق لتقرير ، يتضمن رأيه حول مصداقية القوائم المالية لصالح الأطراف الطالبة له .
 - جاء تعريف Bonnault et germond للتدقيق على أنه "اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب منظم من طرف مهني مؤهل ومستقل ، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة ، وعلى مدى إحترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كالاتروف ، وعلى مدى إحترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في مدى تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة وللوضعية المالية ونتائج المؤسسة"².
 - 4. بناء على تعريف مصنف الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسي ، فإن التدقيق " فحص من مهني مؤهل ومستقل ، لإبداء رأي حول انتظام ومصداقية الميزانية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة ما"³.
- بناء على التعريفين الثالث والرابع يمكن استخلاص ما يلي :
- التدقيق هو فحص إنتقادي بناء للمعلومات المالية .
 - إضافة إلى عنصر الكفاءة ، يشترط في شخص المدقق عنصر الإستقلالية .
 - رأي هذا المدقق يكون معللا ، أي أن يتضمن مجموعة من الأدلة .
 - أن يتأكد المدقق من التقييد بالقوانين والمبادئ المحاسبية .
- بالتالي يمكن صياغة تعريف بسيط وشامل للتدقيق على أنه :

¹ - هادي التميمي، المرجع سبق ذكره، ص20.

2-LIONNEL.C et GERARD.V ,Audit et Control Interne-aspects financiers , opérationnels et stratégiques, édition, Duloze, Paris, P21..

³- Bernard GERMOND, Audit Financier – Guide pour l’audit de l’information financière des entreprises , 1ere, édition , Dunod , Paris , 1991, P28

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول التدقيق و التدقيق الداخلي

"فحص إنتقادي مخطط ، يقوم به شخص محترف ومستقل ، للتأكد من صحة ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة وكذا النظام المحاسبي ، يدلي من خلاله المدقق برأي فني محايد وموضوعي مدعم بأدلة وقرائن إثبات في تقرير " .

كما نلاحظ من التعاريف السابقة أنها ركزت على ثلاث نقاط أساسية هي¹:

***الفحص**: يقصد به فحص البيانات والسجلات ، للتأكد من صحة وسلامة العمليات التي تمت تسجيلها ،

تحليلها ، وتبويبها ، أي فحص القياس الكمي أو النقدي للأحداث الإقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة.

***التحقيق**: يقصد به الحكم على مدى صلاحية نتائج الأنظمة الفرعية للنظام الإداري كأداة للتعبير السليم لواقع

المؤسسة ، وعلى مدى تمثيل المركز المالي للوضعية الحقيقية للمؤسسة في فترة زمنية معينة.

نشير إلى أن الفحص والتحقيق عمليتان مترابطتان ، ينتظر من خلالهما تمكين المدقق من إبداء رأي فني محايد ،

فيما إذا كانت عملية القياس للأحداث الاقتصادية أدت إلى إنعكاس صورة صحيحة وسليمة لنتيجة ومركز

المؤسسة الحقيقي .

***التقرير**: يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المعنية ، سواء كانت داخل

المؤسسة أو خارجها ، ونستطيع أن نقول بأن التقرير هو العملية الأخيرة من التدقيق موثرتة.

1- خالد راغب الخطيب ، خليل محمود الرفاعي، مرجع سبق ذكره ،ص12.

المطلب الثاني: أنواع و معايير التدقيق

اولا: أنواع التدقيق

هناك أنواع عديدة للتدقيق المحاسبي ، تختلف والزاوية التي ينظر إليه منها ، إلا أن ذلك لا يغير من جوهر عملية التدقيق . وسنقوم بدراسة أنواع التدقيق على النحو التالي:

1 من حيث الإلزام:

ينقسم التدقيق من حيث الإلزام القانوني إلى نوعين ، تدقيق إلزامي ، وتدقيق إختياري.

1-1 التدقيق الإلزامي:

يتم القانون القيام به ، حيث يلزم المؤسسة بضرورة تعيين مدقق خارجي لتدقيق حساباتها واعتماد القوائم المالية الختامية لها ، ويترتب عن عدم القيام به وقوع المخالف تحت طائلة العقوبات المقررة¹.

2-1 التدقيق الإختياري:

هي عملية التدقيق غير الملزمة بقانون ، وتكون بطلب من إدارة المؤسسة أو ملاكها ، وتكون واجبات المدقق هنا محددة وفقا لاتفاقه المسبق مع الطالب لعملية التدقيق.

ففي المؤسسات الفردية وشركات الأشخاص ، قد يتم الاستعانة بخدمات مدقق خارجي لتدقيق حسابات المؤسسة وإعتماد قوائمها المالية الختامية ، نتيجة للفائدة التي تتحقق من حيث إطمئنان الشركاء على صحة المعلومات المحاسبية عن نتائج الأعمال والمركز المالي ، والتي تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء وخاصة في حالة إنفصال أو إنضمام شريك جديد . أما في حالة المؤسسات الفردية ، فوجود المدقق يعطي الثقة للمالك في دقة البيانات المستخرجة من الدفاتر وتلك التي تقدم إليها الجهات الخارجية وخاصة مصلحة الضرائب².

2 من حيث مدى الفحص (حجم الاختبارات):

ينقسم التدقيق وفق حجم الاختبارات إلى نوعين :

2-1 تدقيق شامل (تفصيلي):

المقصود به أن تشمل عملية التدقيق كافة القيود والدفاتر والمستندات والأعمال التي تمت خلالها السنة المالية ، ويتطلب هذا النوع من التدقيق جهدا ووقتا كبيرين بالإضافة إلى كونه يكلف نفقات باهظة ، فهو يتعارض مع

1 - محمد سمير الصبان ، محمد الفيومي ، المراجعة بين التنظير والتطبيق ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1990، ص46.

2 - محمد سمير الصبان، محمد الفيومي، المرجع السابق، ص46-47.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول التدقيق و التدقيق الداخلي

- عدم حدوث إرتباك في العمل داخل المؤسسة ، لأن المدقق ومعاونيه لن يترددوا كثيرا على المؤسسة ولن يحتاجوا إلى السجلات والدفاتر إلا بعد الإنتهاء من عملية الإقفال .
- تضعف من إحتتمالات السهو من جانب المدقق ومساعديه في تتبع العمليات وإجراء الإختبارات لمحدودية الوقت.
- إلا أنه يعاب على التدقيق النهائي بعض النقاط:
- قصر الفترة الزمنية اللازمة للقيام بعملية التدقيق.
- القيام بعملية التدقيق بعد إقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية قد يؤدي إلى عدم الإهتمام من جانب العاملين بالمؤسسة بأداء الأعمال المطلوبة منهم لعلمهم أن الأخطاء لن تكتشف إلا في نهاية السنة المالية ، وبالتالي لديهم الفرصة لتسوية تلك الأخطاء خلال العام وقبل البدء في عملية التدقيق .
- إكتشاف الأخطاء والتلاعب في نهاية السنة المالية قد يترتب عنه عدم إمكانية العلاج أو محاولة تفادي تراكم الأخطاء لأن توقيت إكتشاف الأخطاء والتلاعب سيكون بعد فترة طويلة من وقوعها.
- قد يؤدي إلى إرتباك العمل وإرهاق العاملين في مكاتب التدقيق ، خاصة إذا كانت تواريخ نهاية السنة المالية للمؤسسات التي يدقق حساباتها واحدة أو متقاربة.

4 من حيث نطاق عملية التدقيق

يقسم التدقيق من حيث النطاق إلى ما يلي :

4-1 تدقيق كامل:

هو التدقيق الذي لا تضع فيه الإدارة أو الطرف المتعاقد مع المدقق قيودا حول مجال ونطاق عمله ، وهذا لا يعني قيام المدقق بفحص كل العمليات التي تمت خلال الدورة ، ولكن يشترط في تقرير المدقق في نهاية عمله والذي يتضمن رأيه الفني والمحايد أن يمس كل القوائم المالية دون إستثناء ، وتكون للمدقق حرية إختيار المفردات التي يخضعها لإختباراته مع تحمله المسؤولية كاملة حول كل المفردات.

4-2 تدقيق جزئي:

هو العمليات التي يقوم بها المدقق وتكون محدودة الهدف أو موجهة لغرض معين ، كفحص العمليات النقدية خلال فترة معينة ، أو فحص عمليات البيع النقدي أو الآجل خلال فترة محددة ، أو فحص حسابات المخازن ، أو التأكد من جرد المخزون.

يهدف التدقيق الجزئي إلى الحصول على تقرير متضمنا الخطوات التي اتبعت والنتائج التي توصل إليها الفحص ، ولا

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول التدقيق و التدقيق الداخلي

يهدف إلى الحصول على رأي فني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية ومدى دلائتها للمراكز المالية ونتيجة الأعمال كما هو في التدقيق الكامل . ويجب على المدقق فيالتدقيق الجزئي الحصول على عقد كتابي يوضح المهمة المطلوب قيامه بها ونطاقها ليحمي نفسه ولاينسب إليه تقصير في الأداء¹.

5- من حيث القائم بعملية التدقيق

يمكن تقسيم عملية التدقيق من حيث القائم بها إلى نوعين أساسيين:

5-1 تدقيق داخلي:

هذا النوع من التدقيق تقوم به مصلحة متواجدة على مستوى المؤسسة ، لها الحرية التامة فيالحكم وتمتع بالإستقلالية في التصرف ، وتحويل للتدقيق الداخلي مهام التقييم والتطابقوالتحقق ، وعمل التدقيق الداخلي هو عمل دائم كونه ينفذ من طرف مصلحة دائمة بالمؤسسة².

عرفه المعهد الفرنسي للمدققين والمراقبين الداخليين على أنه " عبارة عن فحص دوري للوسائلالموضوعة تحت تصرف مديرية قصد مراقبة وتسيير المؤسسة . هذا النشاط تقوم به مصلحة تابعةلمديرية المؤسسة ومستقلة عن باقي المصالح الأخرى."

الأهداف الرئيسية للمدققين الداخليين في إطار هذا النشاط الدوري هي التأكد مما إذا كانتالإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية ، أن المعلومات صادقة ،العملياتتشريعية ،التنظيمات فعالة، الهياكل واضحة ومناسبة³.

5-2 تدقيق خارجي:

التدقيق الخارجي هو الذي يتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة ، بغية فحص البياناتوالسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية ، من أجل إبداء رأي فني محايد حولصحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المولد لها ، وذلك لإعطائها المصدقيةحتى تنال القبول العام والرضا لدى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية (المساهمون، المستثمرين، البنوك، إدارة الضرائب، وهيئات أخرى⁴.

كربط بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ، يمكن القول أنه بوجود التدقيق الداخلي علمستوى المؤسسة فإن

1 - خالد راغب الخطيب ، خليل محمود الرفاعي ، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات،مرجع سبق ذكره،ص22-23.

2- HAMINI Allel , L'audit comptable et financier , BERTI édition,Alger,2002,P07.

2- محمد بوتين ، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق،ط2،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2005،ص15.

1- صديقي مسعود ، براق محمد ، انعكاس تكامل المراجعة الداخلية والخارجية على الأداء الرقابي،المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،جامعة ورقلة،08-09 مارس 2005،ص25.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول التدقيق و التدقيق الداخلي

ذلك يعطي نوعا من الثقة للمدقق الخارجي في صحة ومصداقية حساباتها ونتائج أعمالها ، كما يمكن له أن يعتمد على بعض إجراءات وأعمال التدقيق الداخلي¹ ..

ثانيا: معايير التدقيق

من أهم ما يميز تدقيق الحسابات كمهنة أنها تؤدي بمعرفة شخص مؤهل ، مدرب ، مستقل ومحيد، ومسؤول مهنيًا ، والسبيل إلى ضمان ذلك هو معايير التدقيق المتعارف عليه² .
هذه المعايير هي مستويات مهنية لضمان التزام مدقق الحسابات ووفائه بمسؤولياته المهنية في قبول التكليف وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق وإعداد التقرير بكفاءة ، وتشمل هذه المعايير مراعاة مدقق الحسابات للصفات المهنية المطلوبة مثل الكفاءة المهنية والاستقلال ومتطلبات التقرير والأدلة³ . كان للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الفضل في صياغة هذه المعايير بصورة شاملة وإنجازات موجزة ، حيث تم في إجتماع المعهد في سبتمبر سنة 1948 إقرار تسعة معايير ، وفي نوفمبر سنة 1949 تم إقرار المعيار العاشر والأخير وهو الرابع ضمن معايير إعداد التقرير ، وصدرت فيكتيب للمعهد سنة 1945⁴ .
تنقسم المعايير العشرة المتعارف عليها إلى ثلاث مجموعات ، معايير متعلقة بالشخص المدقق (عامة) ، معايير متعلقة بالعمل الميداني ، ومعايير إعداد التقرير .

1 المعايير العامة أو الشخصية:

سميت هذه المعايير بالشخصية كونها مرتبطة مباشرة بالتكوين الذاتي لمدقق الحسابات ، ويمكن حصرها في الآتي:
* أن تتم عملية الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لهم قدر كافي من التأهيل العلمي والعملية .
* أن يتوافر لدى المدقق عنصري الحياد والاستقلال .
* أن يتحلى المدقق بالعناية المهنية المعتادة أثناء عمله وكذا في إعداد التقرير .

معايير التدقيق المتعارف عليها:

● معايير عامة

¹ - Jacques RENARD , Théorie et pratique de l'audit interne , édition d'organisation, Paris, 1987, P69.

² - عبد الفتاح الصحن ، محمد سمير الصبان ، وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص30.
³ - عبد الوهاب نصر علي ، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، دون تاريخ، ص41.
⁴ - محمود السيد ناغي ، المراجعة إطار النظرية والممارسة ، الجزء الثاني، مكتبة الجلاء الجديدة للنشر ، المنصورة، مصر، 1992، ص37.

- التأهيل والأداء.
- العمل الميداني.
- أداء التدقيق.
- التقرير.

النتائج:

- ✓ تدريب ومهارة الملائمين.
- ✓ حياد الاتجاه الذهني.
- ✓ بذل العناية المهنية المعتادة.
- ✓ التخطيط والإشراف المهنيين.
- ✓ الفهم الكافي للرقابة الداخلية.
- ✓ جمع أدلة التدقيق الكافية.
- ✓ مدى اتفاق القوائم المالية مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها.
- ✓ مدى الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- ✓ مدى كفاية الإفصاح الإعلامي.
- ✓ إبداء الرأي الإجمالي في القوائم المالية.

1-1 التأهيل العلمي والعملية:

ينص هذا المعيار على أن عملية التدقيق يجب أن تتم بواسطة شخص لديه المعرفة العلمية والخبرة العملية والكفاءة المهنية التي تؤهله للعمل كمدقق.

يعني هذا المعيار أن المدقق يجب أن يتمتع بالمعرفة العلمية الكافية في مجالات المحاسبة والضرائب والتدقيق وغيرها من المجالات المرتبطة بالممارسة المهنية . إضافة إلى ذلك يجب أن يستمر المدقق في التدريب والتعليم طوال ممارسته للمهنة ليظل ملما بالتطورات الحديثة في تلك المجالات ، ويظل مستعدا لاكتساب المعرفة في مجالات جديدة¹.

2-1 الإستقلال:

تتمثل أهمية هذا المعيار في كون درجة مصداقية رأي المدقق في تقريره النهائي مرتبطة بمدى حياد هذا الأخير وإستقلاله عن المؤسسة محل التدقيق.

1 - محمد الفيومي ، عوض لبيب ، أصول المراجعة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، 1998، ص35.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول التدقيق و التدقيق الداخلي

تمثل الإستقلالية في نزاهة وإستقامة ونضج المدقق ، وتمتعه بكامل حقوقه المدنية ، وعدم تعرضه لعقوبات سابقة من جهة . كما عليه بإعتباره الضامن لشرعية وصدق الحسابات ، أن يكون مستقلا فعلا ، أي يتمتع بكامل الحرية إتجاه أعضاء المؤسسة موضوع الرقابة ، وأن لا يشاركهم أعمالهم ولا يربطه بالشركة عقد عمل¹ .

فيما يخص محافظ الحسابات ، فقد أوصى المشرع الجزائري على مجموعة من النقاط التي تحفظ له إستقلاليته . فلا يجوز أن يكون محافظ حسابات شركة معينة أحد² :

- الأقرباء والأصهار لغاية الدرجة الرابعة بمسؤولي المؤسسة وأزواجهم .
- الأشخاص وأزواجهم ممن يتقاضون أجره أو مرتبا أو تعويضات بحكم نشاط دائم غير نشاط محافظ حسابات .
- الأشخاص القائمون بالإدارة وأعضاء مجلس الإدارة أو أزواجهم من مؤسسات أخرى تملك عشر (10/1) رأس مال الشركة محل التدقيق .

كما يمنع محافظ الحسابات مما يلي³ :

- القيام بمراقبة حسابات شركات يمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة .
- القيام بأعمال تسيير سواء بصفة مباشرة أو بالمساهمة أو الإنابة عن المسيرين .
- قبول مهام المراقبة القبلية على أعمال التسيير ولو بصفة مؤقتة .
- قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة أو الهيئة المراقبة أو الإشراف عليها .
- ممارسة وظيفة مستشار جبائي أو مهمة خبير قضائي لدى شركة أو هيئة يراقب حساباتها .
- شغل منصب ماجور في الشركة أو الهيئة التي راقبها بعد أقل من 3 سنوات من إنتهاء عهده .
- زيادة على حالات التنافي والموانع المنصوص عليها خصوصا في المادة 715 مكرر 6 من القانون التجاري الجزائري ، لا يمكن تعيين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين تحصلوا على ماجور أو أتعاب أو إمتيازات أخرى ، لا سيما في شكل قروض أو تسبيقات أو ضمانات من الشركة أو الهيئة خلال 3 سنوات الأخيرة كمحافظي حسابات لدى نفس الشركة أو الهيئة .

- يمنع من القيام بأي مهمة في المؤسسات التي تكون له فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة .
- يمنع السعي بصفة مباشرة أو غير مباشرة لدى الزبون لطلب مهمة أو وظيفة تدخل ضمن اختصاصاتها القانونية .
- يمنع من البحث عن الزبائن بتخفيض الأتعاب أو منح تعويضات أو إمتيازات أخرى وكذا إستعمال أي شكل

1 - محمد بوتين ، مرجع سبق ذكره، ص38.

2 - انظر المادة 715 مكرر، 06 المرسوم التشريعي 93-08 المؤرخ في 25 أفريل، 1993، القانون التجاري الجزائري.

1 - المواد من 65 إلى 70 القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، الموافق لـ 11 جويلية، 2010، ص11

من أشكال الإشهار لدى الجمهور.

1-3 العناية المهنية:

يوجب هذا المعيار على المدقق ضرورة إلتزامه بالمعايير الفنية والأخلاقية لمهنة التدقيق ، كما أنه مطالب بتحسين جودة خدماته ، وأن يعطي الإهتمام الكافي لجميع خطوات عملية التدقيق . فتوفرعنصري الكفاءة والإستقلال غير كافي ، وبالتالي يشترط توفر جدية في العمل ترفع من مستوى جودة أدائه المهني.

تتطلب العناية المهنية من المدقق أن يتفهم جيدا طبيعة العمل الذي يقوم به ، ولماذا يقوم به ، وإن لم يكن متأكدا من أي جزء من هذا العمل ، فإنه يقع على مسؤوليته البحث عن الإستشارة المناسبة. كما تتطلب التخطيط والإشراف الكامل لأي نشاط أو مهمة مهنية يكون مسؤولا عنها ، وأنيقوم بإعداد أوراق عمل كاملة ودقيقة ، لأنه إذا تم إعداد أوراق العمل دون إهتمام وبشكل غير كامل فإن هذا يثير الشك في الأدلة التي قام المدقق بتجميعها ، وتقتضي العناية المهنية أن يجتهد المدقق فيالقيام بمسؤولياته تجاه العملاء وأصحاب الأعمال والمجتمع ، ويفرض هذا الإجتهد على المدققمسؤولية تقديم الخدمات المهنية بدون إبطاء وبدقة واهتمام ، وأن تكون الخدمة كاملة¹.

2 معايير العمل الميداني:

إن توفر الكفاءة والإستقلالية لدى الشخص المدقق بقدر ما هو ضروري فإنه غير كاف للخروج برأي صحيح حول مصداقية الحسابات ، فحتى يقوم المدقق بعمله على أحسن وجه عليه مراعاة معايير أخرى متعلقة بمرحلة الفحص الميداني.

تشتمل هذه المعايير على تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق ، كما أنها توضح المراحل التي مر بها المدقق خلال أدائه لمهمته إضافة إلى الوظائف المنوطة به ، ورغم صعوبة تحديد معايير تتطابق معمختلف المؤسسات على إختلاف عملياتها ونظمها إلا أنه يمكن تحديد مجموعة من المعايير قد تتناسبمع أغلب المؤسسات يمكن حصرها فيمايلي:

- التخطيط والإشراف الملائمين .

- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

- كفاية وملاءمة أدلة الإثبات.

2-1 التخطيط والإشراف الملائمين:

1 - محمد الفيومي ، عوض لبيب ، مرجع سبق ذكره، ص39.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول التدقيق و التدقيق الداخلي

يعني هذا المعيار أن المدقق مطالب بوضع خطة عمل مكتوبة تتلاءم والمعطيات التي تفرضها بيئة المؤسسة محل التدقيق ، كما أن تحديده للإطار الزمني لكل خطوة يقوم بها أثناء عملية الفحص ينعزز من فرص بلوغ الغرض من ورائها ، مع إمكانية خضوع هذه الخطة للتعديل والمتابعة معتطور مراحل العمل .

من ناحية أخرى ، فإن المدقق مطالب بتحديد مسؤوليات مساعديه ومتابعة أعمالهم وتقييم أدائهم باعتباره المسؤول الأول والمباشر عن عملية التدقيق .

تحدد الأهداف الأساسية المتوخاة من برنامج عملية التدقيق وتخطيطها فيما يلي¹ :

- يستعمل البرنامج كأداة للرقابة ، من خلال مقارنة الأداء المنجز من المدقق وأعوانه بالأداء المتوقع والمثبت في البرنامج ، وكذا إمكانية تحديد مقدار الأعمال الباقية والتاريخ المتوقع للإنتهاء منها .
- يوضح برنامج التدقيق وبدقة نطاق الفحص من خلال إشماله على المفردات المراد فحصها وخطوات الفحص وتوقيته .

- يعتبر البرنامج الموجه الأساسي لعملية التدقيق ، من خلال إحتوائه على ما يجب القيام به ، والفترة الزمنية اللازمة لذلك ، وتوقيت البدء في عملية التدقيق والإنتهاء منها ، وتحديد المدقق الذي يقوم بفحص المفردات .

- تحديد مسؤولية المدقق القائم بالأداء المهني ، إنطلاقاً من تحديد مهام كل مدقق ، وتوقيع كل مدقق على الخانة المقابلة للعمل القائم به .

2-2 الفهم الكافي للرقابة الداخلية:

المغزى من هذا المعيار هو قيام المدقق بدراسة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة موضوع التدقيق والتعرف على مدى سلامته كونه يعتبر النقطة التي ينطلق منها المدقق، فضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية يحدد مقدار الفحص الذي سيقوم به المدقق (حجم العينة)، فوجود نظام رقابة داخلية سليم ينتج عنه معلومات مالية يمكن الإعتماد عليها ، كون تدقيق كافة المعلومات المحاسبية يعد أمراً مستحيلاً في المؤسسات الكبيرة. وبالمقابل فإن ضعف نظام الرقابة الداخلية سيصعب من مهمة المدقق كونه يلجأ لتوسيع مجال العينة ، ما يتطلب المزيد من الوقت والجهد .

يمكن للمدقق دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال تجميع المعلومات عن المؤسسة بالوسائل التالية²:

- الوصف الكتابي لنظام الرقابة الداخلية .

2- صلاح ربيعة ، المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر، 2004، ص48.

2 - احمد حلمي جمعة ، المدخل إلى التدقيق الحديث ، الطبعة الثانية ، دار صفاء للنشر ، عمان، 2005، ص27-28.

● استخدام خرائط التدفق لوصف نظام الرقابة الداخلية.

● إعداد قوائم إستقصاء عن نظام الرقابة الداخلية.

بعد الدراسة السابقة ، يقوم المدقق بإعداد ورقة عمل تتضمن :

- نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية.

- نقاط قوة في نظام الرقابة الداخلية.

- التوصيات المقترحة للمؤسسة محل التدقيق.

يترتب على الدراسة السابقة النتائج التالية :

- توسيع إجراءات التدقيق.

- ختصار إجراءات التدقيق.

- الإعتماد على أعمال المدققين الآخرين.

حتى يتمكن المدقق من الوصول إلى حكم موضوعي ، يجب أن يراعي ما يلي¹ :

- افتراض وجود نظام رقابة داخلية جيد ، ويضع المدقق برنامجا مبدئيا ، والذي من خلاله يدرس إمكانية تطبيق

عناصر هذا البرنامج في المؤسسة ، ثم يقوم بتعديل هذا الأخير من خلال النتائج المتوصل إليها .

- في حالة ما إذا كانت المؤسسة كبيرة ، فيفضل إنجاز عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف فريق عمل من

المدققين والمساعدين.

- تبادل الآراء ما بين أعضاء الفريق الذي يقوم بالتدقيق ، حتى يتوصلوا إلى تقارب ما بين أحكامهم.

2-3 جمع أدلة التدقيق الكافية:

ينص المعيار الثالث من معايير العمل الميداني على أن يحصل المدقق على الأدلة والقرائن الكافية لتكون أساسا

سليما يستند إليه في إبدائه لرأيه حول القوائم المالية ، شريطة أن تقوم هذه الأدلة على فرض قابلية التحقق .

فالقرارات التي يصل إليها المدقق تكون مبررة فقط إذا كان يدعمها دليلا إثبات معقول وملائم.

قد تأخذ أدلة الإثبات عدة أشكال أو صور ، كالملاحظة المادية ، العمليات الحسابية ، المعلومات التي يقدمها

الطرف الثالث ، المستندات ، إقرارات رجال الإدارة ، وإجراءات الرقابة الداخلية الجيدة . وعلى المدقق أن يقيم

2 - شعباني لطفي ، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين تسيير المؤسسة ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص 44.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول التدقيق و التدقيق الداخلي

جودة ونوعية (صلاحية) هذه الأدلة شأنها شأنكميتها ، فكلاهما يساعد على الإقتناع بالدليل¹ .
فكفاية الأدلة تعني أن تكون على قدر عال من التمثيل للعينة المستخدمة ، ما يفرض كبر حجمالعينة نسبيا حتى
تتعرض العينة على أكبر قدر من المعلومات المحاسبية. أما فيما يخص جودة الأدلة، فذلك يعني أن تتمتع
بالموضوعية وخلوها من التحيز الشخصي، بالإضافة إلى قابليتها للقياسالكمي.

3معايير إعداد التقرير:

تنتهي مهمة كل مدقق عقب أداء عملية الفحص بكتابة تقرير نهائي ، يتضمن رأيه الصريحالمحايد حول شرعية
وصدق الحسابات. غير أن مهمة كتابة التقرير لا تخلو من مجموعة منالضوابط التي يتعين على المدقق أخذها بعين
الاعتبار، وتنقسم إلى أربعة معايير:

- مدى إتفاق القوائم المالية مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .
- الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية.
- كفاية الإفصاح المحاسبي وملاءمته.
- إبداء الرأي في القوائم المالية.

3-1مدى إتفاق القوائم المالية مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها:

يعني المعيار الأول من معايير التقرير، أن يتضمن توضيحا من المدقق حول ما إذا كانت القوائمالمالية قد أعدت
وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

يمكن تبويب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من وجهة نظر هذا المعيار إلى المجموعاتالتالية²:

المجموعة الأولى :المبادئ العامة

يمكن إجمال هذه المبادئ في الآتي:

1)مبدأ الحيطة والحذر.

2)مبدأ الثبات .

3) مبدأ الشمول.

4)مبدأ الأهمية النسبية .

1 - وليم توماس ، امرسونهنكي ، مرجع سبق ذكره،ص51-52.

2 - احمد حلمي جمعة ، مرجع سبق ذكره،ص28.

5) مبدأ الإفصاح.

يمكن إضافة مبدأ آخر جديد يتعلق بأمن المعلومات المحاسبية ، نتيجة لقيام العديد من الشركات بتطبيق الأعمال المحاسبية من خلال ما يسمى بالتجارة الالكترونية ، والتي نتجت عن إستخدامتكنولوجيا المعلومات.

المجموعة الثانية : المبادئ العلمية المرتبطة بالربح

يمكن إجمال هذه المبادئ في الآتي :

1) مبدأ تحقق الإيراد .

2) مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات.

المجموعة الثالثة : المبادئ العلمية المرتبطة بالمركز المالي

تتضمن المبدأ الآتي :

1) مبدأ القيمة المنتظر تحقيقها مستقبلا .

2) مبدأ التكلفة التاريخية.

3-2 مدى الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها:

يتعين على المدقق أن يشير في تقريره إلى إستمرارية وثبات المؤسسة في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من فترة إلى أخرى ، إستنادا إلى إطلاعهم على المبادئ التي استخدمت عند إعداد القوائم المالية للسنوات السابقة من خلال التقارير، والغاية من هذا الإثبات هو القدرة على إجراء المقارنات بين القوائم المالية على إختلاف الدورات. كما يتوجب على المدقق توضيح التغيرات التي طرأت على المبادئ المحاسبية المطبقة وإنعكاساتها على القوائم المالية.

3-3 الإفصاح الكافي:

يقتضي هذا المعيار من المدقق ضرورة إشارته إلى أية معلومات مالية تعد ضرورية قد أغفلتها القوائم المالية عن حسن أو سوء نية من معديها ، وذلك تفاديا للتضليل المحتمل للجهات المستعملة للقوائم المالية والتي قد تؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة كان من الممكن تفاديها.

المقصود بكفاية الإفصاح هنا، أن يركز على المعلومات الجوهرية دون أن يتعداها إلى التفصيلات غير المجدية.

3-4 إبداء الرأي:

يقضي هذا المعيار بأن يتضمن التقرير تعبير المدقق عن مدى صدق وعدالة ووضوح القوائم المالية ومطابقتها للمركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة . أما في حالة امتناع المدقق عن إبداء رأيه ، فيتوجب عليه انطلاقا من معايير التقرير

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول التدقيق و التدقيق الداخلي

أن يوضح أسباب هذا الامتناع . وفي كل الأحوال التيرتبط فيها اسم المدقق بالقوائم المالية ، أي عند موافقة المدقق على استخدام اسمه في التقرير أوالمستندات أو التبليغات المكتوبة التي تتعلق بالقوائم ، فإن تقرير التدقيق يجب أن يتضمن خصائصفحص المدقق ودرجة المسؤولية التي يتحملها¹.

المطلبالثالث: أهمية و أهداف التدقيق

اولا:أهمية التدقيق

إن أهمية التدقيق تتمثل في كونه وسيلة تخدم جهات كثيرة ذات مصلحة مع المؤسسة سواء كانتأطرافا داخلية أو خارجية ، إذ تعتمد إلى حد كبير على البيانات المحاسبية لاتخاذ قرارات ورسم خططمستقبلية، ومن بين المستفيدين من التدقيق نجد:

1.إدارة المؤسسة:

تعتمد إدارة المؤسسة على التدقيق بشكل كبير خاصة في عملية التخطيط المستقبلي لتحقيقأهدافها المسطرة مسبقا، وبالتالي فإن مصادقة المدقق على قوائمها سيمنحها درجة كبيرة من الثقةويزيد من نسبة الاعتماد عليها، كما يعتبر مفتاح الحكم على مستوى أداء أعضاء مجلس الإدارة.

2.الملاك والمساهمين:

إن ظهور شركات المساهمة ذات الامتداد الإقليمي وانفصال الإدارة عن الملاك عزز من أهميةالتدقيق ، فكان لا بد من طرف يضمن التسيير الأمثل لأموال المساهمين ومنع حدوث اختلاسوتلاعبات ، كما أن تقرير مدقق الحسابات يساهم في جلب مستثمرين جدد يضمن لهم أكبر عائد ممكن.

3.الدائنين والموردين:

يعتمد هؤلاء على تقرير المدقق بصحة وسلامة القوائم المالية ، ويقومون بتحليلها لمعرفة المركزالمالي والقدرة على الوفاء بالالتزام²، وكذا درجة السيولة لدى المؤسسة ، ما يضمن لهم تحصيلهملحقوقهم لدى المؤسسة.

4.الزبائن :

إهتمام هذه الشريحة بالمعلومات ينحصر بمعرفة إستمرارية الوحدة الإقتصادية ، وخاصة عندإرتباطهم معها

¹-BELAIBOUD Mokhtar , "Guide pratique d'audit financier et comptable" , Maison des livres , Alger , 1986 , p22.

1- خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي ، مرجع سبق ذكره،ص12.

بمعاملات طويلة الأجل ، وإذا كانوا معتمدين عليها كمورد رئيسي وأساسي للبضاعة أوالمواد الأولية¹.

5.العاملين :

هم والمجموعات المماثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة بإستقرار وربحية أرباب عملهم، كماأنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المشروعات على دفع مكافآتهم ومنافع التقاعدوتوفر فرص العمل².

6.البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى:

بغرض توسيع نشاطاتها أو لمواجهة عسر مالي ، تلجأ المؤسسات إلى القروض من المؤسساتالمالية، غير أن هذه الأخيرة عليها معرفة درجة الخطر ومعرفتها لقدرة المؤسسات على السدادمستقبلا ، وتعود في ذلك إلى تقرير مدقق الحسابات الذي يؤكد صدق القوائم المالية وتمثيلها للمركزالمالي للمؤسسة.

2 - عبد الصمد نجم الجعفري، إياد رشيد القرشي، دراسة حول دور مراقب الحسابات ومسؤوليته في تلبية احتياجات مستخدمي القوائمالمالية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد، 28ص.2000،
2 - بلعيود مختار، نفس المرجع السابق، ص 23.

جدول رقم (1-1) اهداف التدقيق

الفترة	الهدف من عملية التدقيق	مدى الفحص	أهمية التدقيق الداخلي
قبل عام 1500	اكتشاف التلاعب و الاختلاس	بالتفصيل	عدم الاعتراف بها
1850-1500	اكتشاف التلاعب والاختلاس	بالتفصيل	عدم الاعتراف
1905-1850	اكتشاف التلاعب والاختلاس اكتشاف الأخطاء الكتابية	بعض الاختبارات ولكن الأساس هو التدقيق التفصيلي	عدم الاعتراف بها
1933-1905	تحديد مدى ملائمة وصحة تقرير التركيز المالي. اكتشاف الأخطاء	بالتفصيل و مراجعة اختبارية	اعتراف سطحي
1940-1933	تحديد مدى سلامة المركز المالي اكتشاف التلاعب و الأخطاء	مراجعة اختبارية	بداية في الاهتمام

المصدر: عبدالفتاح، محمد الصحن و آخرون، أسس المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2004، ص 12.

كما يمكن تحديد أهداف التدقيق بمجموعتين أساسيتين ، التقليدية ، والحديثة أو المتطورة¹:

1-الأهداف التقليدية

1-1 أهداف رئيسية:

- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر، ومدى الإعتماد عليها.

1 -خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل، الأردن، 1998، ص10.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول التدقيق و التدقيق الداخلي

- إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

1-2 أهداف فرعية:

- إكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش.
- تقليل فرص إرتكاب الأخطاء والغش ، بوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك.
- إعتتماد الإدارة عليه في تقرير ورسم السياسات الإدارية وإتخاذ القرارات حاضرا أو مستقبلا.
- طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من إتخاذ القرارات المناسبة لإستثماراتهم.
- معاونة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.
- تقدير التقارير المختلفة وملء الإستثمارات للهيئات الحكومية لمساعدة المدقق.

2-الأهداف الحديثة أو المتطورة:

- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف ، وتحديد الإنحرافات وأسبابها وطرق معالجتها .
 - تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسومة.
 - تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة ، عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط.
 - تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.
- بالإضافة إلى الأهداف العامة والتي تطرقنا لها ، هناك أهداف أخرى عملية وميدانية نذكر منها ما يلي:

1-2 عرض القوائم (الإفصاح):

يهدف المدقق من خلال هذا البند إلى التأكد من أن المؤسسة تقيدت بما تنص عليه المعايير والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والطرق والسياسات المحاسبية المتبناة من قبلها ، فضلا عن قياس درجة الثبات في تطبيق هذه الطرق من فترة إلى أخرى، مما يجبر المدقق على التقرير حول هذه المشاهد المرتبطة بالواقع الفعلي للمؤسسة والمؤثرة على درجة مصداقية عناصر القوائم المالية المفحوصة والمعلن عنها¹.

2-2 الشمولية:

يعني أن كل العمليات قد تم تسجيلها من قبل المؤسسة وقت حدوثها دون أي إستثناءات، وحتيئاً أكد المدقق من ذلك عليه الإطلاع على كل الدفاتر والسجلات ، وذلك بغرض توفير معلومات محاسبية شاملة

1- مسعود صديقي ، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2004، ص26.

تعبر عن وضعية المؤسسة.

2-3 الوجود والتحقق:

أي أن يتأكد المدقق من أن جميع العناصر الواردة في الميزانية من أصول وخصوم موجودة فعلا.

2-4 الملكية والمديونية:

هنا يجب على المدقق أن يتأكد عن طريق الوثائق القانونية من ملكية المؤسسة لكل الأصول الواردة في الميزانية ، وأن الديون مستحقة فعلا لأطراف أخرى ، وقد تكون هذه الأخيرة عن طريق المصادقات مثلا.

2-5 التقييم:

يعني هذا المبدأ أنه على المدقق التأكد من كون كل العمليات المحاسبية تم تقييمها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، مع ثبات طرق التقييم من دورة لأخرى.

2-6 إبداء رأي فني :

الهدف الأساسي لمدقق الحسابات هو إعطاء رأي فني محايد مدعم بأدلة وقرائن إثبات حول عدالة تمثيل القوائم المالية المدققة للمركز المالي ونتيجة الأعمال.

لذلك ينبغي عليه في إطار عملية التدقيق القيام بالفحص وإجراء:

- التحقق من الإجراءات والطرق المطبقة .
- مراقبة عناصر الأصول والخصوم.
- تقييم الهيكل التنظيمي .
- التأكد من التسجيل السليم لكل الأعباء والنواتج التي تخص السنوات السابقة .
- محاولة الكشف عن حالات الغش ، التلاعبات ، والأخطاء.
- التأكد من التسجيل السليم للعمليات .

المبحث الثاني: ماهية التدقيق الداخلي

تعتبر المراجعة الداخلية إحدى الوظائف الإدارية الداخلية للمؤسسة التي تقدم خدماته للإدارة العليا بالمؤسسة لمساعدته في التوصل إلى كفاية الإنتاجية القصوى والعمل على قياس مدى صلاحية النظام المحاسبي والمراقبات الأخرى في المؤسسة . في هذا المبحث سوف نقوم بتناول مفهوم المراجعة الداخلية وأنواعها ومعايير التي تحكمها المراجعة الداخلية.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التدقيق الداخلي

اولا: نشأة التدقيق الداخلي

يرجع ظهور المراجعة الداخلية كفكرة إلى الثلاثينات ، وذلك بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن الأسباب الأساسية التي أدت إلى ظهورها هي رغبة المؤسسات الأمريكية في تخفيض ثقل المراجعة الخارجية خاصة إذا علمنا أن التشريعات الأمريكية كانت تفرض على كل المؤسسات التي تتعامل في الأسواق المالية إلى إخضاع حساباتها لمراجعة خارجية حتى يتم المصادقة عليها. وبقي دور المراجعة الداخلية مهمشا بحيث أنها لم تحض بالإهتمام اللازم في بادئ الأمر، إلى أن انتظم المراجعون الداخليون في شكل تنظيم موحد في نيويورك سنة 1941 وكونوا ما يسمى بمعهد المراجعين الداخليين الأمريكيين I.I.A¹ الذي عمل منذ إنشائه على تطوير هذه المهنة وتنظيمها. وتماشيا مع التطورات الاقتصادية الحديثة ، قام هذا المعهد بتعديل تعريفها سنة 1947 ثم سنة 1957 و 1971 بحيث نلاحظ تطور أهدافها من نظرة محاسبية محضه ، تعتمد على اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعبات إلى أن أصبحت تهتم بكل نشاطات ووظائف المؤسسة.²

وفي وقتنا الحاضر أصبحت المراجعة الداخلية بالغة الأهمية باعتبارها أداة إدارية يمكن الإعتماد عليها في ترشيد العملية الإدارية بمفهومها المعاصر بحيث ابتدأت بنطاق ومجال ضيق يقتصر على مراجعة القيود والسجلات المالية، ثم اتجهت بعد ذلك نحو المجالات الإدارية والتشغيلية نتيجة الظروف الإقتصادية³.

أما في الجزائر فيمكن القول أن هذه الوظيفة حديثة الاستعمال أو حتى حديثة الاعتراف بها كنشاط لا يمكن الاستغناء عنه. فلم ينص عليها المشرع الجزائري إلا في نهاية الثمانينات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 التي تنص على أنه : " يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها" ، كما أكمل في نص المادة 58 على أنه:

¹-institut of internalauditors

² - العمرات ،أ،ص،المراجعةالداخلية:الإطار النظري والمحتوى السلوكي،دار البشير،عمان،1990،ص12.

³ - العمرات ،أ،ص،نفس المرجع السابق،ص12.

"لا يجوز لأحد أن يتدخل في إدارة وتسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية خارج الأجهزة المشكلة قانونا والعاملة في إطار الصلاحيات الخاصة بها، تشكل كل مخالفة لهذا الحكم تسييرا ضمنيا ويترتب عنها تطبيق قواعد المسؤولية المدنية والجزائية المنصوص عليها في هذا الشأن"¹.

ثانيا: تعريف التدقيق الداخلي

يعرف "بأنه وظيفة إدارية تابعة لإدارة المؤسسة، لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلب الإدارة أو العمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى"².

كما عرفها المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين (i.i.a) على أنها:

"نشاط مستقل للتقييم داخل المؤسسة، يعمل على مراجعة النواحي المحاسبية والمالية والأعمال الأخرى، وذلك لخدمة الإدارة، كما أنها رقابة إدارية تقوم بقياس وتقييم الوسائل الأخرى للرقابة"³.

يعتبر هذا التعريف واسع بشكل كاف لدرجة أنه يشمل العديد من الأنشطة التي يتم تنفيذها في ظل المفهوم العام للمراجعة الداخلية سواء في القطاع العام أو الخاص.

كذلك تعرف المراجعة الداخلية على أنها: "وظيفة تؤديها هيئة مؤهلة من الموظفين، وتتناول الفحص الإنتقادي المنظم والتقييم المستمر المخطط والسياسات والاجراءات ووسائل الرقابة ومدى كفاءة وفعالية هذه الخطط والسياسات ووسائل الرقابة لأداء الإدارة والأقسام"⁴.

يظهر من خلال التعاريف السابقة أن تنفيذ المراجعة الداخلية تفرض على الإدارات بمختلف أقسامها وكذا على المؤسسات للتأكد من مدى التزامها بالخطط والسياسات المفروضة عليها.

يمكن استخراج مجموعة من المظاهر الهامة للمراجعة الداخلية والتي يتعين التركيز عليها وهي:⁵

- 2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 02، القانون 01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988.
- 2- جمعة، أ، ح: المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء، عمان، 2000، ص 61.
- 3- عطاء الله، م، ش: دراسات متقدمة في المراجعة، مكتب الشباب، القاهرة، 1994، ص 202.
- 4- عبد الفاتح الصحن، د. محمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة، 1998، ص 185-186.
- 5- أمين السيد، أ، ل: الاتجاهات الحديثة في المراجعة والرقابة على الحسابات، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص 155.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول التدقيق و التدقيق الداخلي

- يشير إصطلاح " داخلي " إلى أن تنفيذ وظيفة المراجعة الداخلية يتم أساسا داخل المؤسسة عن طريق العملية المختصةين بها.
- عدم إقامة حدود أو قيود على حكم المراجع الداخلي، فهذه الوظيفة يجب أن تتميز بالاستقلالية.
- المؤسسة هي التي تقوم بخلق وظيفة المراجعة الداخلية.
- تقوم المراجعة الداخلية بالبحث عن الحقائق وتقييم النتائج وذلك خدمة للإدارة.
- حماية أصول المؤسسة والتأكد من حسن تطبيق الخطط ومدى كفاءتها في تحقيق الأهداف وكذا حمايتها من أي تلاعب أو اختلاس أو سوء استخدام.

المطلب الثاني : أنواع ومعايير التدقيق الداخلي

اولا: أنواع التدقيق الداخلي

ينقسم إلى قسمين مراجعة إدارية ومراجعة مالية:¹

1- المراجعة المالية: وهي تعني مراجعة العمليات والوثائق المالية والمحاسبية والاجراءات المستعملة في تسيير

هذا الجانب بالاعتماد على التقنيات التالية:

- تحليل الحسابات والنتائج واستخراج الانحرافات الموجودة.
- اختيار صحة الوثائق التي تقوم بإعدادها المؤسسة مثل الفواتير وموازن المراجعة.
- التحقق من الوجود الفعلي للأصول وذلك باختبار الاجراءات الخاصة بالاستلام.
- الجرد الفعلي للأصول والمخزون الثابتة مع التأكد من صحة معالجتها المحاسبية في الدفاتر.

2- المراجعة الإدارية: وهي المراجعة التي تشمل فحص الاجراءات الرقابية الخاصة بنواحي النشاطات

الاخرى غير الناحية المالية أو المحاسبية ولذا فهي تتطلب معرفة السياسات والاجراءات المطبقة في المؤسسة، ومن المهام التي يتوجب القيام بها ما يلي:

- دراسة واختبار العمليات المختلفة مثل النشاطات من حيث مستوى الكفاءة الانتاجية ومراقبة الجودة.
- التأكد من سير التدريب للموظفين والعاملين بالمؤسسة، وتحديد مدى كفاءة هذه البرامج واقتراح سبل تطويرها لغرض رفع مستى الأداء في العمل.

¹ بن عميرة توفيق، المراجعة الداخلية في المؤسسة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص43.

- المراجع الداخلي لا يتدخل في مهام مراقب التسيير الذي يقوم بوضع طرق التنبؤ وضمن سلامة السياسات العامة للمؤسسة، وإنما يتأكد فقط من أن هذه الطرق مطبقة جيدا وتستجيب للأهداف المرسومة.

ثانيا: معايير التدقيق الداخلي

تتمثل هذه المعايير في ما يلي:¹

1- استقلال المراجع الداخلي:

يجب على المراجع الداخلي أن يكون مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها، وهذا يتطلب ضرورة أن يكون الوضع التنظيمي لقسم المراجعة الداخلية كافيا بما يسمح بأداء المسؤوليات المنوط بها، كما يجب أن يكون المراجع موضوعيا في أدائه لأعمال المراجعة، وذلك هو ما احتواه المعيار الأول حيث تضمن جانبين رئيسيين والموضحين كما يلي:²

أ- مكان المراجع الداخلي في المؤسسة من حيث:

1. المستوى الإداري التابع له المراجع.
2. الجهة التي يقدم إليها تقرير المراجعة الداخلية.
3. سلطة التعيين والعزل بالنسبة للمراجع.
4. تحديد احتياجات إدارة المراجعة الداخلية من الأفراد والأموال والأدوات المختلفة وذلك سنويا.

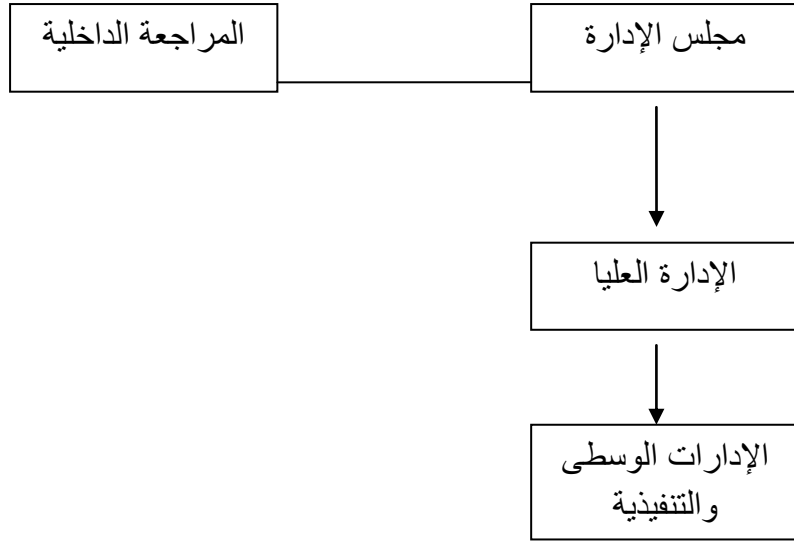
في هذا الجانب فإن معظم الآراء للمؤسسات والشركات توجهت بوضع إدارة المراجعة الداخلية في مستوى مستقل يرتبط بمجلس الإدارة مباشرة. لأن ذلك يجعل المراجع الداخلي بعيدا عن أي ضغوط من الأقسام أو الإدارات الأخرى، ويتبين ذلك من الشكل التالي، كمثال للوضع التنظيمي الأمثل لإدارة المراجعة الداخلية ضمن الهيكل العام للمؤسسة.

¹ - سعيد عبد العزيز سليمان، إدارة التدقيق الداخلي، مجلة المدقق الداخلي، دار النهضة العربية، القاهرة، العدد 67-

68، أيلول 2006، ص 13.

² - بن عميرة توفيق، نفس المرجع السابق، ص 50.

شكل رقم (1-2) الهيكل التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية ضمن الهيكل العام¹



ب- الموضوعية:

يقصد بالموضوعية "بأنها أمر ذهني يجب أن يتحقق لدى المراجع الداخلي أثناء أداءه لعمله، بحيث ألا يكون تابع للغير عند إبدائه لرأيه في أي أمر من أمور المراجعة"². بمعنى أنها تتمثل في الواقعية في الحكم على عملية المراجعة ويتم ذلك من خلال ما يلي :

1. تحديد اختصاصات العاملين في إدارة المراجعة الداخلية.
2. تحديد حالات التعارض في الإختصاصات داخل الإدارة.
3. تغيير وتبديل المهام بين أعضاء الإدارة من وقت لآخر.
4. عدم قيام المراجع بمهام وأعمال تخص إدارات وأقسام أخرى.
5. عدم قيام أفراد تم تحويلهم من إدارات أخرى إلى إدارة المراجعة الداخلية بمراجعة أعمال سبق لهم القيام بها.

2-الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي:

¹-المصدر : عماد الحانوتي، أهمية التدقيق الداخلي في الحد من الغش،نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،دار المستقبل،عمان،العدد(6)،أيار،2002،ص3.

²- عبد الوهاب نصر،شحاتة السيد شحاتة،الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2005-2006،ص502.

ويتحقق هذا المعيار من خلال العناصر التالية:¹

1. الكفاءة العلمية: حيث يجب أن تزود إدارة المراجعة الداخلية بعدد من المهارات الفنية المناسبة، والتي يتوافر فيها قدرا مناسباً من التعليم لممارسة هذه الوظيفة.
 2. الخبرة العلمية: بمعنى أنه يجب أن يمتلك العاملين في إدارة المراجعة الداخلية خبرة عملية كافية تمكنهم من القيام بأعمال المراجعة بكفاءة وفاعلية.
 3. الفهم والإلتزام بمعايير الممارسة المهنية: فيجب على المراجع الداخلي أن يكون فاهماً ومتقيداً بالمعايير المهنية عند ممارسة أعمال المراجعة.
 4. دراسة وفهم العلوم السلوكية: حيث يجب على المراجع الداخلي أن يكون لبقاً وبارعاً في تعامله مع الأفراد والإلتصال بهم بفاعلية.
 5. توافر الصفات الخلقية: ومنها النزاهة والصدق والمحافظة على السرية.
- وخلاصة هذا المعيار أنه يجب على المراجع الداخلي أن يمتلك المعرفة والمهارة وغير ذلك من الملكات اللازمة لأداء المسؤوليات.

3- نطاق المراجعة الداخلية:

ويتضمن هذا المعيار الجوانب التالية:²

- أ- فحص وتقييم مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، ومدى تحقيق أهدافها التالية:
 1. حماية ممتلكات وموارد المؤسسة من أي تصرفات غير مرغوب فيها.
 2. دقة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي في المؤسسة.
 3. التحقق من مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بشكل أمثل.
 4. التحقق من مدى الإلتزام بالقوانين والسياسات والإجراءات.
- ب- فحص مدى جودة وفاعلية الأداء ومدى تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة بفاعلية.

يجب على المراجع الداخلي أن يقوم بمراجعة برامج التشغيل وطريقة تنفيذه، حتى يتأكد من أن النتائج التي تتحقق وتتفق والأهداف المحددة للتشغيل، وأن برامج التشغيل قد نفذت وفقاً للخطة التي تم وضعها.¹

¹- أحمد حلمي جمعة، المعايير الأمريكية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، مجلة المدقق، دار النهضة العربية، القاهرة، العدد 63-64، آب، 2005، ص10.

²- محمد السيد سراسا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ص13.

4- أداء عمل المراجعة الداخلية:

ويتمثل في معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية والتي تتضمن العناصر التالية:

1. تخطيط عملية المراجعة الداخلية: حيث يجب على المراجع الداخلي أن يقوم بالتخطيط لكافة خطوات وإجراءات المراجعة الداخلية، حيث تتضمن عملية التخطيط تحديد ما يلي:²
 - أهداف المراجعة الداخلية.
 - تخطيط أداء مهمة المراجعة الداخلية.
 - تقارير النشاط.
2. فحص وتقييم المعلومات المتاحة للتأكد من أنها كافية، ملائمة، مفيدة وتخدم عملية المراجعة الداخلية.
3. التبليغ بنتائج المراجعة: حيث يجب على المراجع الداخلي بعد أن يصل إلى النتائج الخاصة بعملية المراجعة أن يقوم بتصنيفها وتبليغها إلى المستويات الإدارية المختلفة والمعنية هذه النتائج، عن طريق إعداد تقرير بنتائج المراجعة الداخلية.
4. متابعة تنفيذ هذه النتائج: لا تكتمل عملية المراجعة الداخلية إلا بقيام المراجع الداخلي بمتابعة ما توصل إليه من نتائج وما تم تحديده من توصيات، حتى يتأكد من اتخاذ الإجراءات المناسبة والمطلوبة بناء على نتائج المراجعة الداخلية.

5- إدارة قسم المراجعة الداخلية:

تقتضي معايير المراجعة الداخلية بضرورة أن يتولى المراجع الداخلي إدارتها بطريقة مناسبة، ويكون مسؤولاً عن تلك الإدارة بحيث:³

- 1- تحقق أعمال المراجعة الأغراض العامة والمسؤوليات التي اعتمدها الإدارة العليا وقبلها مجلس الإدارة.
- 2- تستخدم الموارد المتاحة لإدارة المراجعة الداخلية بكفاءة وفاعلية.
- 3- تتماشى جميع أعمال المراجعة الداخلية مع معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية.

¹ -محمد السيد سرايا، نفس المرجع السابق.

² -جمعة حميدات، إعداد خطة التدقيق الداخلي من منظور المعايير الأمريكية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، مجلة المدقق، دار النهضة العربية، القاهرة، العدد 69-70، كانون الثاني، 2007، ص 28.

³ -عبد الفتاح محمد الصحن، فتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 225.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول التدقيق و التدقيق الداخلي

وحتى يتمكن هذا المدير من إدارتها بما يحقق تلك الأهداف العامة فإنه يجب عليه أن:

- تكون لديه لائحة بأهداف وسلطات ومسؤوليات الإدارة.
- يقوم بوضع خطط لتنفيذ مسؤوليات الإدارة.
- يوفر سياسات وإجراءات مكتوبة تكون مرشداً لعاملين معه في الإدارة.
- يضع برنامجاً لاختيار وتطوير الموارد البشرية في إدارة المراجعة الداخلية.
- يقوم بالتنسيق بين جهود كل من إدارة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي.
- يقوم بوضع وتنفيذ برنامج للتأكد من جودة أعمال الإدارة وتقييم أعمالها بصفة مستمرة.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي

أولاً: أهمية التدقيق الداخلي

تكمن أهمية المراجعة الداخلية في كونها رقابة فعالة تساعد إدارة المؤسسة وملاكها على رفع جودة الأعمال وتقييم الأداء، والمحافظة على ممتلكات وأصول المؤسسة، إضافة إلى أنها تعتبر عين وأذن المراجع الخارجي وأهم آليات التحكم المؤسسي، لذلك فقد ظهرت وتطورت وزادت أهميتها نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل المتمثلة فيما يلي:¹

1. كبر حجم المنشآت وتعدد عملياته.
2. اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمؤسسة.
3. حاجة إدارة المؤسسة إلى بيانات دورية ودقيقة لرسم السياسات والتخطيط وعمل القرارات.
4. حاجة إدارة المؤسسة إلى حماية وصيانة أموال المؤسسة من الغش والسرقة والأخطاء.
5. حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة للتخطيط الإقتصادي، والرقابة الحكومية، والتسعيرة.
6. تطور إجراءات المراجعة من تفضيلية كاملة إلى اختبارية تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية.

ثانياً: أهداف المراجعة الداخلية

من خلال التعاريف السابقة للمراجعة الداخلية يتبين لنا أن لها الأهداف التالية:

¹-يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص128.

أ-هدف الحماية:

كان التركيز في الماضي ينصب على هدف الحماية حيث كانت المراجعة الداخلية تعرف على أنها ذلك النشاط الذي يهدف إلى حماية أصول المنشأة ، كما تهدف إلى التأكيد من سلامة نظم الرقابة الداخلية والذي يهدف بدوره إلى حماية المنشأة من الاختلاس والسرقة¹.

يمكن لنا أن نستخرج من الهدف الرئيسي الأهداف التالية:

- التأكد من سلامة المعلومات والبيانات المسجلة بالدفاتر المحاسبية.
- التأكد من المواثمة بين القياس والسياسات والخطة والإجراءات والقوانين واللوائح الموضوعية.²

ب-هدف البناء:

يتحقق هدف البناء من خلال اقتراح العلاج والتوصيات نتيجة لما قام به المراجع الداخلي من فحص³.

ونستخلص من هذا الهدف الأهداف التالية:

- يمكن للمراجع الداخلي تقديم اقتراحات وخدمات استشارية حول المراجعة الداخلية من أجل ضمان استمرارية في تحقيق أهداف المنشأة.
- طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من إتخاذ القرارات حول استثماراتهم.
- اكتشاف أي انحرافات قد تؤدي إلى عرقلة حسن تطبيق المخططات المستقبلية.

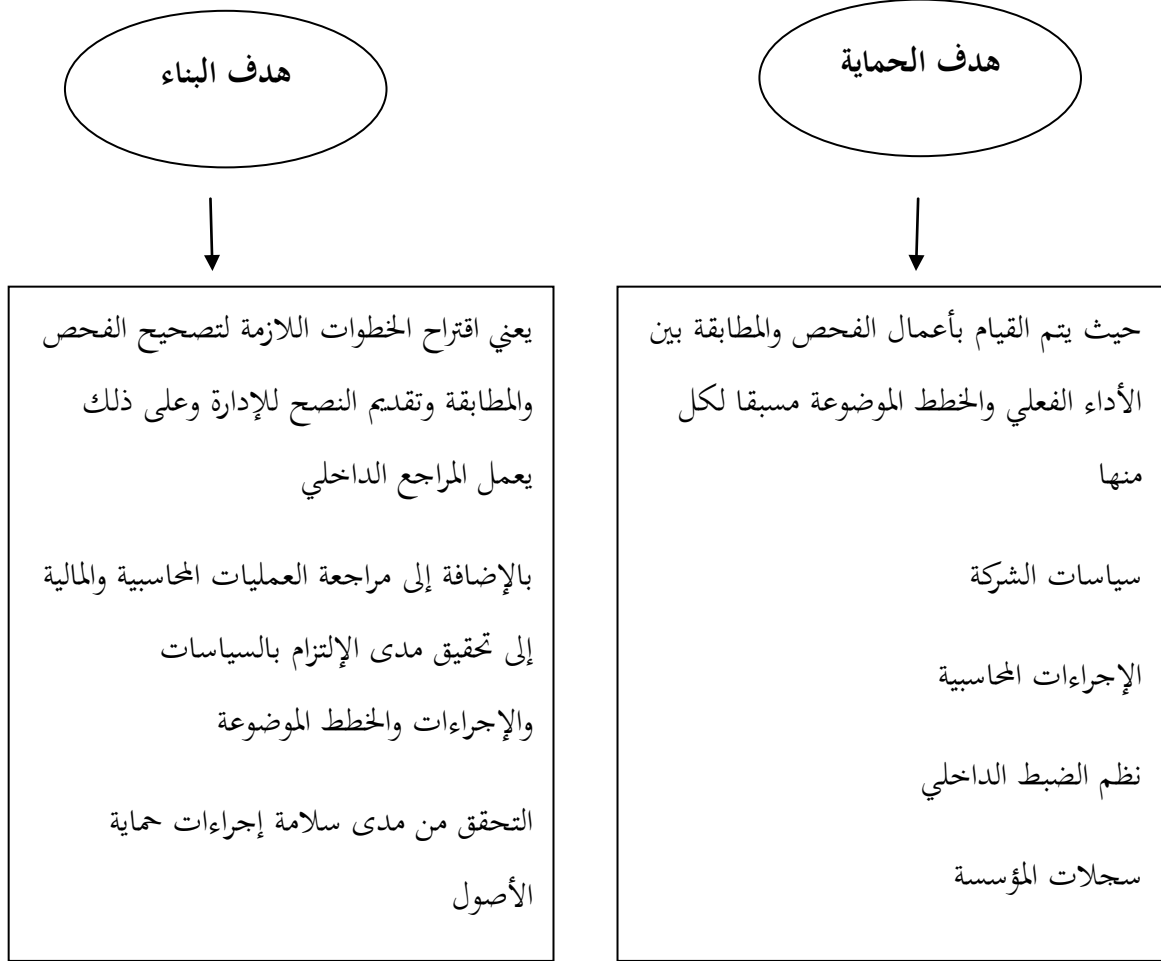
1- ثناء علي القباني، نادر شعبان السواح، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص29.

2- نفس المرجع السابق،

3- ثناء علي القباني، نادر شعبان السواح، نفس المرجع السابق، ص30.

الشكل التالي يوضح لنا هدي المراجعة:

الشكل رقم (1-3): الأهداف الأساسية للمراجعة الداخلية.



المصدر: شدرى معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الإقتصادية، مذكرة مقدمة

لنيل درجة الماجستير في العلوم والتسيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009،

ص53.

الخلاصة:

التدقيق يعد من ابرز العلوم في الوقت الحالي و ركيزة اساسية و خاصة التدقيق الداخلي بحيث تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية و بشكل كبير و هذا من خلال تقييم القوائم المالية و عكس الصورة الحقيقية للمؤسسة و تحديد و ضعيتها ان كانت جيدة ام سيئة بالاضافة الى تقديم اقتراحات و توصيات حول نجاح المؤسسة و تصحيح مسارها و ضمان اداء مالي جيد.

تمهيد:

تسعى المؤسسة جاهدة الى تحقيق غاياتها و اهدافها المسطرة، وهذا من خلال تحسين اداءها خاصة الاداء المالي، لان هذا الاخير يعد الامثل و هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء و الاستمرارية، و هو من المقومات الرئيسية للمؤسسة الاقتصادية ، لهذا تسعى المؤسسة لتحقيقه من خلال التدقيق الداخلي و ذلك من اجل تقييمه و تحسين فعاليته و زيادتها.

و سيتم التطرق في هذا الفصل الاول الى ماهية الاداء و الاداء المالي كمبحث اول ، اما في المبحث الثاني الى اهمية التدقيق الداخلي من خلال عملية التقييم و اثره في تحسين الاداء المالي.

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

المطلب الأول: مفهوم الأداء و الأداء المالي

أولاً: مفهوم الأداء

إن تحديد تعاريف ومفاهيم دقيقة للمصطلحات والاتفاق عليها يعد من الأهداف التي يصعب تحقيقها وخاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومن بين المصطلحات التي لم تلقى تعريفاً وحيداً وشاملاً مصطلح الأداء، بل هناك من يستخدم مصطلحات عدة كالكفاءة، الفعالية، الإنتاجية لتعتبر كمرادفات له، ولكن هذا غير صحيح في علوم التسيير والاقتصاد وإعطاء تعريفاً وحيداً والاقتصر عليه يعد غير كافٍ للوصول إلى مفهوم الأداء، بل يجب عرض العديد من التعاريف للوصول إلى المفهوم الذي يناسب البحث. وقبل التطرق إلى مختلف التعاريف التي تناولته نشير إلى أن معنى الأداء بالنسبة للمسير يختلف عنه بالنسبة لرجل الاقتصاد، فضلاً عن هذا الاختلاف قائم حتى داخل المؤسسة.

إن أصل كلمة أداء ينحدر إلى اللغة اللاتينية أين توجد كلمة *PERFORMARE* التي تعني إعطاء، وذلك بأسلوب كلي، الشكل لشيء ما. وبعدها اشتقت اللغة الإنجليزية منها لفظة *PERFORMANCE* وأعطتها معناها¹. ويرى بعض الباحثين فيه ما يلي: "أداء مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغهما هذا المركز الأهداف التي قبلها. الفعالية تحدد في أي مستوى تتحقق الأهداف. الإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك"²

حسب هذا التعريف يتبين أن الأداء يتمثل في عنصرين هما الفعالية والإنتاجية، العنصر الأول معناها درجة بلوغ الهدف أي هناك عنصرين للمقارنة، أهداف مسطرة يراد بلوغها وأهداف منجزة. العنصر الثاني هو الإنتاجية المتمثلة في العلاقة بين النتائج المحققة فعلاً والوسائل المستخدمة لبلوغها. ويلاحظ في هذا التعريف خلطاً فيما هو متفق عليه تقريباً، لأن التعريف الذي أعطي للإنتاجية هو تعريف للكفاءة، والإنتاجية في حقيقة الأمر ماهي إلا علاقة بين الإنتاج وعوامل الإنتاج المستخدمة لتحقيقه، ويرى بعض الباحثين أن الإنتاجية تحسب لعنصر وحيد من عناصر الإنتاج وهو عنصر العمل، فالإنتاجية إذن ليست بالعلاقة بين النتائج والموارد المستخدمة في تحقيقها، بل هي معيار ومؤشر يمكن من قياس أداء الوظيفة الإنتاجية.

¹-Abdellatif Khemakhem, *la dynamique du contrôle de gestion*, Dunod, 2 ed, Paris, 1976, P310.

²-Ibid, p. 311.

الفصل الثاني: الأداء المالي ومدى تأثير التدقيق الداخلي على فعاليته

ويرى بعض الباحثين في الأداء على أنه "مستوى تحقيق الأهداف"¹، وهذا المستوى يقاس باستخدام راجل الاقتصاد ينظر إلى أداء المؤسسة في قدرتها على تحقيق قيمة مضافة معتبرة تساهم بنسبة جيدة في الدخل الوطني وتحريك الاقتصاد أما الموظف ينظر إليه في قدرتها على تأمين قدرة شرائية مرتفعة، الأمن، حياة مهنية وجيدة...

هذا التعريف يحدد الأداء في نسبة إنجاز الأهداف أي أن الأداء هو الفعالية، هذا صحيح لكن غير كاف، لأنه لا يمكن الحكم على المؤسسة بأنها تحقق أداء جيد بمجرد تحقيقها للأهداف المناطة لها، فالمؤسسة قد تتمكن من ذلك ولكن بالاستغلال المفرط للموارد. أين الأداء في مثل هذه الحالة!

ومن الباحثين من ينظر إلى الأداء على أنه "علاقة الموارد المخصصة والنتائج المحققة"²، هذا التعريف يحاول ربط نتائج المؤسسة بالموارد المستخدمة في تحقيقها، فهو إلى حد كبير يشبه التعريف السابق لأنه يحدد الأداء في أحد شقيه وهذا غير كاف لأنه أهمل نسبة إنجاز الأهداف. فما فائدة الاقتصاد في التكاليف أو تدنيها إلى أدنى المستويات دون بلوغ الأهداف.

ويرى البعض الآخر أن الأداء مفهوم لا يمكن تقييده بتعريف وحيد، بل تحديده في استمرار وتطور بالإضافة إلى ذلك فهو متعدد الأبعاد³

- قطب العميل
- قطب المسيرين
- قطب المهنيين
- قطب قطب الدولة
- مؤشرات النتائج والكفاءة
- مؤشرات الرضا
- مؤشرات النتائج
- مؤشرات الصيرورة

إن الأداء حسب منظور تعدد الأبعاد يتحقق من خلال أربعة أقطاب. القطب الأول يتعلق بالعميل

¹- A. Burlaud ,J .Y Eglem , P Mykita, dictionnaire de gestion . Editions Foucher,Paris, , 1995, P.271.

²-R. Brosquet, fondement de la performance humaine dans l'entreprise. les éditions d'organisation, Paris,1989, p. 11.

³- Pierre Voyer, la performance :situation présente et perspective d'avenir.(conférence à L'IGFIE5/12/2001.www.IGF quebec.com/activités/P voyer. Pdh).

الذي يفرض على المؤسسة تقديم أفضل ما يمكن أن توفره من السلع والخدمات، من أجل إرضائهم وكسب ثقتهم، القطب الثاني يتمثل في المسيرين الذين يلقي على عاتقهم مسؤولية تحقيق النتائج الجيدة بأفضل استخدام للموارد المتاحة وهذا يضمن استمرارية المؤسسة . أما القطب الثالث فيتمثل في المهنيين أو الموظفين، فهم بحاجة إلى استمرارية العمل بدل التوقف، الجو الملائم للقيام بمختلف مهامهم. أما القطب الرابع فهو الدولة التي تريد من المؤسسات مثلاً تحقيق نتائج جيدة لرفع حصيلة الضرائب ، المساهمة في زيادة الدخل القومي.. والأداء الكلي هو مجموع الأداءات الأربع.

ما يمكن ملاحظته على هذا المفهوم للأداء هو إمكانية تداركه من خلال النظرية النسبية (نظرة الأنظمة) باعتبار المؤسسة نظام كلي يتشكل من أنظمة تحتية متمثلة في مختلف وظائفها من أفراد، مالية، تجارية، إنتاج، علاقات عمومية والبحث والتطوير فكل نظام تحتي بحاجة إلى تحقيق أداء جيد وحسب هذه النظرة فإن البعد الأول (العملاء) سيدرس في إطار الوظيفة التجارية، أما البعد الثاني (المسيرين) سيدرس من خلال الوظائف فكل أما البعد الثالث (الموظفين) سيدرس في إطار وظيفة الأفراد أما البعد الرابع (الدولة) سيدرس في إطار وظيفة العلاقات العمومية.

بالإضافة إلى التعاريف السابقة، هناك تعريف آخر ورد في *ENCYCLOPÉDIE* وحسب هذا التعريف فإن

الأداء *DE LA GESTION ET DU MANAGEMENT*

دراسته تكون عن طريق الثلاثية : الأهداف - الوسائل - النتائج التي تميز كل منظمة. والأداء يتكون من عنصرين أساسيين هما : الكفاءة والفعالية. الربط بين الوسائل المستخدمة والنتائج المحققة يطرح إشكالية الكفاءة المعبر عنها بالسؤال: هل النتائج المتحصل عليها تحققت بأدنى تكلفة؟ والربط بين الأهداف والنتائج يطرح إشكالية فعالية المؤسسة : المؤسسة الفعالة هي التي تبين القدرة على بلوغ الأهداف المسطرة من خلال مسؤوليتها.¹

من هذا التعريف يتضح أن الأداء هو هدف العملية التسييرية التي تهدف إلى بلوغ أهداف المنظمة بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة.

مما سبق ذكره يمكن اقتراح التعريف التالي : أداء المؤسسة يتمثل في قدرتها على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها، الأداء إذن هو الكفاءة

¹-Robert le DUFF et al , *Encyclopédie de la gestion et du management*. Editions Dalloz, Paris, 1999, p.897 .

والفعالية معا.

بعد ما تم التعرض إلى مفهوم الأداء يتبين ضرورة تحديد مفاهيم بعض لمصطلحات التي لها صلة شديدة بمفهوم الأداء. وهذه المصطلحات هي الهدف، موارد المؤسسة.

الهدف: هو وضعية مستقبلية تريد المؤسسة الوصول إليها، والهدف له مجموعة من الخصائص هي:

-**الوضوح:** الهدف الواضح هو الهدف الذي له نفس تصور الأفراد.

- يجب أو من المفضل أن يكون في شكل رقمي أي قابل للقياس، يسهل عملية الرقابة.

-**الواقعية:** تعني قابلية التحقيق.

-**المرونة:** الهدف المرن هو الهدف الذي يستجيب للتغيرات التي تحدث في المحيط.

- أن يكون الهدف مقصود أي التعمد في تحقيقه.

هذه الخصائص الخمس هي خصائص الهدف في حد ذاته أما الخصائص الثلاثة الموالية هي خصائص مجمل الأهداف.

- أن تكون الأهداف متكاملة لا متناقضة.

- أن تكون الأهداف مرتبة ومتسلسلة.

- أن تشكل الأهداف فيما بينها شبكة.

الموارد: يمكن تقسيم موارد المؤسسة إلى ثلاث عناصر: الموارد البشرية، الموارد المالية، الموارد المادية.

الموارد المالية: هي الأموال الضرورية لسير نشاط المؤسسة.

الموارد البشرية: تتمثل في الأفراد ومهاراتهم في القيام بالأعمال المناطة لهم.

الموارد المادية: تتمثل في الآلات، المعدات، الأراضي...

على الرغم من كثرة البحوث والدراسات المتناولة للأداء إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع أو اتفاق حول مفهوم محدد للأداء.

الفصل الثاني: الأداء المالي ومدى تأثير التدقيق الداخلي على فعاليته

يعرف الأداء بأنه "نتائج المخرجات التي يتم الحصول عليها عن العمليات والمنتجات، فهو يعبر عن المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها، وهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه يربط بين أوجه النشاط والأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها"¹.

ويقصد بالأداء بصفة عامة درجة النجاح التي تحققها المؤسسة في إنجاز الأهداف المحددة مسبقاً، ويرى "سيد مصطفى" على أنه درجة بلوغ الفرد أو الفريق أو المنظمة للأهداف المخططة بكفاءة وفاعلية، وحسب هذا التعريف نجد أن الأداء يعني تأدية أو القيام بعمل وجهد أو نشاط من طرف فرد أو فريق أو مؤسسة من أجل تحقيق هدف معين، حيث يتم الحكم عليه في الأخير بأنه جيد، كفى، أمثل.

¹ - علاء فرحان طالب، الحكومة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي، دار صفاء، عمان، 2011، ص 64.

ثانياً: مفهوم الأداء المالي

الأداء المالي من أكثر الميادين استخداماً وقدماً لقياس أداء، وفيما يلي بعض التعاريف التي تبرز أهم جوانبه.

- الأداء المالي هو " الحكم على النشاط الذي يتعلق بالحصول على الأموال واستخداماتها بشكل فعال بقصد تحقيق الأهداف المالية التي تحددها المؤسسة"¹.

ويعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية:²

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية.
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.
- مدى مساهمة معدل نمو الشركة في إنتاج السياسة المالية وتحقيق فوائض وأرباح.
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصارف العامة.

وهناك من الخبراء الماليين والباحثين من حدد مفهوم الأداء المالي بإطاره الدقيق بأنه " وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجدات، المطلوبات، وصافي الثروة"³.

¹-المرجع السابق نفسه، ص67.

²- ددان عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2006، ص42.

³- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد، عمان، 2009، ص45.

المطلب الثاني: أنواع ومعايير الأداء المالي

أولاً: أنواع تقييم الأداء المالي

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي "إحدى وسائل الإدارة الفعالة للتحقق من مدى الأهداف المخططة للوحدة، وأداة للكشف عن الانحرافات وردها للجهات المسؤولة عنها"¹، وعليه فإن عملية تقييم الأداء لا ينظر إليها بصورة مجردة، وإنما ضمن إطار العملية الشاملة للنشاط برمتها في الوحدة الاقتصادية، وفي ضوء ذلك يمكن تحديد الأنواع التالية من تقييم الأداء:²

1. تقييم الأداء المخطط.
 2. تقييم الأداء الفعلي.
 3. تقييم الأداء المعياري.
 4. تقييم الأداء العام (الشامل).
- (1) تقييم الأداء المخطط:

يقصد بهذا النوع "تقييم أداء المؤسسة في مدى تحقيقها للأهداف المخططة، وذلك عن طريق مقارنة النتائج المتوصل إليها والسياسات المخطط لها، ويعتبر من أهم المهام التي تتعلق بتقدير حركة الأموال والحصول على صورة شاملة لعمليات ونشاط المؤسسة، ووضع الخطط التي تسير عليها المؤسسة في المستقبل لمعرفة الاحتياجات المالية له سواء قصيرة أو طويلة الأمد"³.

(2) تقييم الأداء الفعلي:

هي المرحلة الثانية من عملية التقييم، من خلالها تتمكن المؤسسة من تقييم كفاءتها وفعاليتها، والعقبة التي يمكن مواجهتها في هذه المرحلة هي: ماهي المعايير والمؤشرات التي يتم اللجوء إليها، فالمؤسسة تواجه مشكلة اختيار المعايير والمؤشرات الموافقة لطبيعة الأداء المراد تقييمه.

¹ - محمد فهمي حسن، وجهه عبد الرسول العلي، المشكلات التطبيقية لقياس الانتاجية وطرق معالجتها، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد 3، 1980، ص 109.

² - مجيد محمود الكرخي، تقوم الأداء باستخدام النسب، دار المناهج، عمان، 2006، ص 43.

³ - مجيد محمود الكرخي، نفس المرجع السابق، ص 43.

ويتمثل تقييم الأداء في "العملية التي تزود مسؤولي المؤسسة بقيم رقمية فيما يخص أداؤها بناء على معايير الفعالية والكفاءة"¹.

مما سبق يتضح أن عملية التقييم لا يمكن أن تتم إلا بتوفر مجموعة من المعايير التي هي الأخرى تفسر من خلال مجموعة من المؤشرات. ففي هذا المقام نشير إلى وجود فرق بين المعيار والمؤشر، فالأول يعني الأساس أو الركيزة التي تستند إليها عملية تقييم الأداء أما المؤشر فهو أداة للقياس وتفسير المعيار، أي أن المعيار يتم قياسه وتفسيره من خلال مجموعة من المؤشرات، فتقييم "الأداء المالي مرهون باختيار المعايير والمؤشرات التي تعكس فعلا الأداء المراد تقييمه"².

(3) تقييم الأداء المعياري:

عبارة عن مقارنة ما تم تحقيقه فعليا مع القيم المعيارية، وذلك عن طريق جميع أنشطة المؤسسة من (إنتاج ومبيعات وأرباح... الخ)، المحققة خلال الدورة مع تلك التي تم تسطيرها من قبل إدارة المؤسسة من أجل أن تكون مقياسا للحكم على النتائج الفعلية فيما إن كانت مرضية أم لا.

وذلك بوضع حدود معيارية في مجال قدرات وإمكانيات الانتاجية للمؤسسة، من خلال مقارنة النسب الفعلية مع النسب المعيارية.

(4) تقييم الأداء العام (الشامل):

يقصد به تقييم الأداء العام والشامل لجميع الأنشطة في الوحدة الاقتصادية عن طريق استخدام مؤشرات والنسب في عملية القياس والتقييم والتمييز بين أهمية نشاط وآخر، وذلك عن طريق إعطاء أوزان لأنشطة الوحدة على وزن يشير إلى المستوى الذي تراه الإدارة العليا لكل نوع من أنواع النشاط كأن يعطي حجم الانتاج عليا على بقية الفعاليات أو تعطي ربحية المشروع هذه أو عائد الاستثمار... الخ، وباستخدام هذه ومؤشرات النتائج المخططة والفعلية والمعيارية يتم التوصل إلى درجة التقييم الشامل لأداء الوحدة الاقتصادية"³.

¹ - مجيد محمود الكرخي، المرجع نفسه، ص43.

² -p.conso et f.hemici, brigittedariath contrôle de gestion dunod, paris, 2000, p.124.

³ -مجيد محمود الكرخي، نفس المرجع السابق، ص45.

ثانياً: معايير الأداء المالي:

إن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئاً للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي للمؤسسة، وتوضع ما يلي معايير المقارنة التي أشار إليها عدد من الكتاب.

1. المعايير التاريخية:

تعتمد هذه المعايير على مجموعة من المؤشرات المالية والتاريخية لسنوات سابقة لنفس المؤسسة، ومقارنتها مع النتائج الحالية فمثلاً تتم مقارنة نسبة العائد على الاستثمار أو نسبة السيولة للعام الحالي مع نسب السنوات السابقة وملاحظة مدى تطور هذه النسب نحو الأحسن أو الأسوأ¹.

2. المعايير القطاعية (الصناعية):

وتشير إلى معدل أداء مجموعة من الشركات في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية للمؤسسة بالنسب المالية للمؤسسات المساوية لها في الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمة، ويستفاد منها بدرجة كبيرة في عملية التحليل المالي لأنها مستمدة من القطاع ذاته الذي تنتمي له هذه المؤسسات، لكن يعاب عليها عدم الدقة بسبب التفاوت وحجم طبيعة الأنشطة².

وهذه المعايير تعتمد على المؤشرات التي يتفق عليها من قبل الشركات التي تعمل داخل الصناعة الواحدة، أي وضع مؤشرات ومعايير أو نسب يمكن من خلالها الحكم على وضع المؤسسة.

3. المعايير المطلقة:

وهي أقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية، وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المؤسسات، وتقاس بها التقلبات الواقعية، وعلى الرغم من اتفاق

¹ -عدنان تايعه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية بين النظرية والتطبيق، الطبعة 2، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008، ص102.

² - علاء فرحان طالب، إيمان شيهان المشهداني، مرجع سابق، ص14.

الكثير من المالىين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالى، إلا أن هناك بعض النسب المالىة التي لا تزال تستخدم كمعيار مطلق مثل نسبة التداول¹.

4. المعايير المستهدفة:

هذه المعايير تعتمد نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والاستراتيجية والموازنات، كذلك الخطط التي تقوم الشركات بإعدادها أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المتحققة زمنية ماضية، ويستفاد منها في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع المؤسسات بعد ذلك اتخاذ الإجراءات الصحيحة لها².

المطلب الثالث: أهداف وآثار النسب المالية

أولاً: الأهداف المالية لتحقيق الأداء المالي

إن التطرق بالدراسة لأهداف المؤسسة في عملية تقييم أدائها ضروري لا يمكن الاستغناء عنه، إذ نجد معظم طرق تحديد مؤشرات ومعايير التقييم تطلب تحديد الأهداف، وبصفة عامة يمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها في الأهداف التالية: التوازن المالى، السيولة واليسر المالى، المردودية، إنشاء القيمة. ويعتبر هذا الأخير هدفاً جديداً فرضته الوضعية الراهنة التي تتميز بها المحيط الخارجى للمؤسسة.

1- السيولة واليسر المالى

تقيس السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة، أو بتعبير آخر تعني قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة- المخزونات والقيم القابلة للتحقيق- إلى أموال متاحة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات.

وبصفة عامة عدم قدرة المؤسسة على توفير السيولة الكافية يؤدي إلى الإضرار بثلاث مصالح هي:

¹ - طالب علاء فرحان، إيمان المشهداني، الحوكمة المؤسسة والأداء المالى في الاستراتيجية للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص74.

² - علاء فرحان طالب، المرجع نفسه، ص14.

- المؤسسة: تحذ السيولة من تطور ونمو المؤسسة، وذلك بعدم تمكين المؤسسة أو السماح لها مثلا من استغلال الفرص التي تظهر في المحيط كإجراء مواد أولية بأسعار منخفضة مقارنة بمستوياتها الحقيقية، الاستفادة من تخفيضات لقاء تعجيل الدفع أو الشراء بكميات كبيرة.
 - أصحاب الحقوق: تخلق مشكلة نقص السيولة عدة أزمات تجاه الأطراف التي لها حقوق على المؤسسة. ففي الكثير من المرات يؤدي هذا النقص إلى تأخير تسديد الفوائد في دفع مستحقات الأجراء، وفي تسديد ديون الموردين..
 - عملاء المؤسسة: قد تؤدي هذه المشكلة إلى تغيير شروط تسديد العملاء وبالتالي انتقالها من اليسر إلى العسر، وهذا الأمر ينتج عنه تدهور العلاقة التي يجب على المؤسسة تحسينها وخاصة في ظروف المحيط الحالي. فكل هذه المشاكل المترتبة عن نقص السيولة تفرض على المؤسسة الاهتمام بها وتسييرها بأسلوب جيد¹.
- أما اليسر المالي فهو على خلاف السيولة، ويتمثل في قدرة المؤسسة على مواجهة تواريخ استحقاق ديونها الطويلة والمتوسطة الأجل، فهو يتعلق بالافتراض الطويل والمتوسط الأجل الذي تقوم به المؤسسة².

2- التوازن المالي

يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي، ويمثل «التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالإحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها»³. من التعريف يتضح أن الرأس المال الثابت والمتمثل عادة في الاستثمارات يجب أن تمول عن طريق الأموال الدائمة- رأس المال الخاص مضافا إليه الديون الطويلة والمتوسطة الأجل - وهذا يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات. وتحقيق تغطية الأموال للأصول الثابتة، يستوجب التعادل بين المقبوضات والمدفوعات.

¹- Josette Peyrard, *Analyse Financière*, librairie vuibert, 8^e ed, Paris, 1999, p.201.

² -Ibid, p.199.

³ - السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 247.

مما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة، وتكمن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي في النقاط التالية:¹

- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة.
- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي.
- الاستقلال المالي للمؤسسة تجاه الغير.
- تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة.

3- المردودية

تعتبر المردودية من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة ويرى (Peter Druker) بأنها هدف من الأهداف أو المجالات الثمانية التي يجب أن تسعى المؤسسة إلى تحديد فيها أهدافها.²

والمردودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة، والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في الرأس المالي الاقتصادي، وهذا يعكس المردودية الاقتصادية والرأس المال المالي، وهذا يعكس المردودية المالية.³ فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية، وبصفة عامة اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية.

4- إنشاء القيمة

إنشاء القيمة للمساهمين تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حالياً. والمردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى

¹ - نفس المرجع السابق ، ص 259.

² - تمثل هذه الأهداف أو المجالات في: الانتاجية المردودية، الموارد المالية والفيزيائية، حصة السوق، أداء المسيرين الأفراد، المسؤولية الاجتماعية، للمزيد

من التوضيح انظر: Pierre Bergeron.op.cit ,P,133.

³-AlianCapiez, élément de gestion Financière, Masson, 4ed, Paris, 1994, P. 121.

ذات مستوى خطر مماثل، فإذا لم يتمكن فريق المسيرين من إنشاء القيمة فإن المستثمرين يتوجهون إلى توظيفات أخرى أكثر مردودية¹.

مما سبق يتبين أن هدف إنشاء القيمة يمنح أهمية كبيرة للمساهمين أو ملاك المؤسسة، ويجعل أهميتهم تحتل الصدارة.

ثانياً: اثار النسب المالية

1-2 تعريف النسب المالية:

يمكن أن تعرف النسب المالية كما يلي:

تعرف النسب المالية على أنها " علاقة بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عن نقطة زمنية معينة"².

وعموماً مما سبق يمكن إعطاء تعريف عام للنسب المالية على أنها تقيس بشكل عام علاقة بين رقمين، بسط ومقام تكون هذه العلاقة منطقية بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية للمؤسسة.

2-2 مزايا النسب المالية:

يعطي مجال تطبيق النسب بإمكانيات واسعة جداً، وبصفة عامة فإن النسب تعتبر أدوات قياس فعاليات مؤسسة

إن المنفعة العملية للنسب معترف بها في المجالات التالية:³

- ✓ مجموعة النسب المختارة والتي تمثل عملاً تركيبياً مختلف أوجه ظروف سير وتطوير المؤسسة.
- ✓ عن اللجوء إلى النسب يعتبر ذو منفعة للإشارة إلى بعض الارتباطات الهامة والتي لا يمكن الإحساس بها خلال فحص المعطيات المطلقة.

¹-Michel Gervais,op.cit.P.249.

²- عدنان تايهاالنعيمي، أرشد فوائد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، دار البازوي العميقة للنشر والتوزيع، عمان، د. سنة نشر، ص 38.

³- عمر بوخزاز، مبادئ المحاسبة التحليلية تسير متعدد، مطبعة أمزيان، الجزائر، 1998، ص 37-38.

الفصل الثاني: الأداء المالي ومدى تأثير التدقيق الداخلي على فعاليته

- ✓ متابعة نتائج المؤسسة فترة تدوم عدة سنوات تتم عن طريق استعمال النسب، والتي تسمح في نفس الوقت بتركيز المعطيات وجعلها نسبة وبالتالي تبسط بصفة كبرى الحكم عن التطورات التي تتم على مستوى المؤسسة.
- ✓ تعتبر النسب أداة غير قابلة للتعويض، وذلك بهدف القيام بمقارنات فيما بينها المؤسسات إلى مستوى المنظومة المهنية وقطاعات الأنشطة.
- هذه النسب تسمح خاصة بتحديد نشاط المؤسسة في إطار المحيط القطاعي، الوطني أو الدولي. يمكن استعمال النسب كقيم مرجعية أو كمعايير إلى شرط استعمالها نجد عندما يتم تأويلها إحصائياً.

2-3 نقاط الضعف للنسب المالية:

- للنسب المالية مجموعة من العيوب يمكن أن نذكر منها كما يلي:¹
- ✓ تعبر عن علاقة بين الظواهر في حالة السكون، أي يقوم إفعال المركز المالي، لذلك فهي لا تظهر التغيرات التي حدثت على مر السنين.
- ✓ بعضها تعالج في شكل إجمالي وغالبا ما تكون مطلقة، لأن هذه الإجماليات تختلف في نوعيتها وتاريخها واستحقاقها.
- ✓ تؤثر المعالجة المحاسبية لأي بند من بنود الميزانية، على نتيجة التحليل فما يعتبر أصلا متداولا يعتبره البعض آخر أصلا نسبة ثابتة، وبالتالي قد نصل إلى نتيجتين مختلفتين من ميزانية واحدة.
- ✓ المعالجة المحاسبية لأي بند يؤثر على الأرباح والخسائر، من الممكن أن تغير النتائج كما يحدث في تغيير معدلات.
- ✓ لا تكون النسب المالية ذات فائدة إذا اقترنت بنسب معيارية حيث تساعد الأخيرة في تقييم مركز الشركة.
- ✓ يتم التحليل على أساس البيانات الدفترية ولكن الأهم التحليل على أساس الفرصة البديلة، باعتبارها هي القرار الاقتصادي الرئيسي.
- ✓ تعد القوائم المالية على أساس ثبات قيمة النقود، والتحليل على أساس هذه الفرصة مضلل.

¹ - عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 123.

المبحث الثاني: أهمية التدقيق الداخلي من خلال عملية التقييم وأثره في تحسين الأداء المالي

إن الأداء المالي بشكل عام هو تقويم أداء المؤسسة من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات لتحديد جوانب القوة والضعف والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين، وأيضا في عملية متابعة أعمال المؤسسة وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات ادائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابه، واقتراح إراءاته التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسة واستثماراته وفقا للأهداف العامة للمؤسسة والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية وبقاء المنافسة.

المطلب الأول: تقييم الأداء المخطط والأداء الفعلي

أولا: تقييم الأداء المخطط

ويتمثل هذا النوع في التحقق من مدى الوصول للأهداف المسطرة، وذلك من خلال مقارنة المؤشرات الواردة في المخطط والسياسات الموضوعية مع المؤشرات الفعلية، وهذا وفق فترات زمنية دورية، فيمكن أن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية، ربما تكون لفترات زمنية متوسطة المدى بهدف إظهار الانحرافات والأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ مع من ثلاث إلى خمس سنوات، وهذا تفسير المسببات والمعالجات اللازمة لها.

ومن أجل أن يكون التخطيط فعالا يجب مراعاة مجموعة من العوامل التي قد تؤثر فيه وهي:¹

1. الخطة التنظيمية.
2. النظام المحاسبي.
3. مستوى الأداء.
4. كفاءة الأفراد.

1-1 الخطة التنظيمية:

¹ - صديقي مسعود، دور الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المحاسبي لمؤسسة اقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، الجزائر، أبريل 2003، ص 81.

تعتبر أحد الوسائل الأساسية التي تستطيع من خلالها ترجمة السلوك التسييرية للمؤسسة في الفترات القادمة سواء كان يجوي قرارات استراتيجية، فنية، أو تكتيكية لذلك يمكن أن ننظر إلى هذه الوسيلة بعمق من خلال إبراز فيها الامكانيات المادية والبشرية الممكنة من تحقيق ما تصبوا إليه المؤسسة.

1-2 النظام المحاسبي:

يجب أن يحتوي النظام المحاسبي على نظام رقابي داخلي فعال يتكفل بتحقيق الخطط الموضوعة بدقة.

1-3 مستوى الأداء:

أن مستويات الأداء تؤثر على الخطط الموضوعة وعلى كفاءة العمليات المنجزة حيث تمد الاجراءات الموضوعة كل الخطوات التي تضمن دقة اتخاذ القرارات وتسجيلها، وذلك من خلال تقسيم الواجبات والمسؤوليات من أجل بلوغ إلى أعلى مستويات الأداء.

1-4 كفاءة الأفراد:

لا يعتمد تنفيذ الخطط على تنظيم إداري ومحاسبي سليم فقط، بل كذلك يجب أن يتوفر مجموعة من الأفراد الأكفاء الذين يقومون بأدوارهم، وذلك عن طريق التكوين والتدريب الجيد للموظفين الذين يقومون بتنفيذ الخطط الموضوعة بطريقة اقتصادية وفعالية.

ثانياً: تقييم الأداء الفعلي

ويقصد به تقييم كافة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية، وهذا بمقارنة الأرقام الفعلية ببعضها البعض لأجل التعرف على الاختلالات التي تحدث، وقياس درجة مستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية، وهذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية ودراسة تطورا عبر عدة فترات ، وعلى ضوء ما تكشفه المعايير النسب المالية التحليلية المعتمدة في المؤسسة يتم مقارنة هذه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في نفس المؤسسة، إضافة إلى مقارنتها مع ما حققته من نتائج مع السنة المالية المعنية والسنوات السابقة أيضا.

ومن بين مصادر البيانات والمعلومات نجد القوائم المالية التي يمكن تحديد مفهومها على النحو التالي:

1-2 مفهوم القوائم المالية:

توجد مجموعة من التعاريف نذكر منها التالي:

تعرف "القوائم المالية بأنها أداة لتوصيل نتائج القياس والنشاط المحاسبية ولتحقيق أهداف المحاسبية المالية، فهي ليست نقطة بداية في العمل المحاسبي، بل هي العمل النهائي لعمليات القياس المحاسبي لفترة زمنية معينة"¹.
مما سبق يمكن أن نستنتج أن القوائم المالية هي المرآة التي تعكس نتيجة نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة وإمكانية توصيل النتائج للعديد من الأطراف المستفيدة من تلك القوائم المالية.

2-2 محتوى القوائم المالية:

بدخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق، فالمؤسسات مطالبة بتقديم خمسة كشوف مالية هي:

1- قائمة الميزانية:

تعرف الميزانية بأنها "القائمة التي تصور المركز المالي للوحدة الاقتصادية في تاريخ معين، أي هي المرآة التي ينعكس عليها المركز المالي للوحدة في التاريخ الذي وضعت فيه".

وتعتبر قائمة المركز المالي الوسيلة الوحيدة المحاسبية لبيان المركز المالي للمنشأة في لحظة زمنية معينة، عادة نهاية الفترة المالية"

"وتوفر قائمة المركز المالي معلومات مفيدة عن مدى متانة أو قوة المركز المالي للمنشأة، فتبين لهذه الأخيرة ما لديها من ممتلكات أو موجودات وما عليها من التزامات سواء من قبل الملاك أو تجاه الغير"².

2- حساب النتائج:

¹ - يحيى أحمد مصطفى قللي، أساسيات المحاسبة الإدارية، اترك للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص 17.

² - عزة الأزهر، عرض قائمة المركز المالي وفق معايير المحاسبة الدولية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، البلدية، الدزائر، أيام 13-15 ماي 2009.

الفصل الثاني: الأداء المالي ومدى تأثير التدقيق الداخلي على فعاليته

يعرف حساب النتائج على أنه "بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)"¹.

3- جدول تدفقات الخزينة:

يعرف جدول تدفقات الخزينة على أنه "تلك الأداة الدقيقة المستخدمة على فعالية تسيير الموارد المالية واستخدامها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة، ويعتبر كجدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية (الإدارة العليا) تتخذ على ضوءه مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها، بهدف إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها، وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة"².

4- جدول تغيرات رؤوس الأموال:

يعتبر النظام المحاسبي المالي "أن رؤوس الأموال الخاصة هي الفرق بين أصول وخصوم المؤسسة على عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي يعتبر أن رؤوس الأموال جزء من الخصوم"³، ويشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

5- ملحق الكشوف المالية:

¹ - أوسريمنور، مجبر محمد، دراسة تفصيلية لعناصر حساب النتائج، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد

وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، البلدة، الجزائر، أيام 13-15 ماي 2009.

² - نصر الدين بن النذير، عمار بوشناف، جدول تدفقات الخزينة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، البلدة، الجزائر، أيام 13-15 ماي 2009.

³ - لبوز نوح، مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد، مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية، الجزائر، ص 7.

الملحق هو "وثيقة تلخيص تعد جزءا من الكشوف المالية، وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج، ويتم إعدادها كلما اقتضت الحاجة إليه لتوفيره المعلومات المفيدة لقارئ الحسابات"¹.

يحتوي الملحق على معلومات إضافية تشرح وتفصل تلك الأرقام والمعطيات الموجودة في الوثائق المحاسبية الشاملة، ويتكون الملحق من وثائق شاملة أخرى (الحسابات السنوية، جدول التمويل) ووثائق إجتماعية (جدول تخصيص النتيجة، جرد القيم المتداولة،... الخ) ، ووثائق أخرى (كتقرير تسيير الميزانية الاجتماعية، الحسابات المجمعة، كما يحتوي الملحق على شرح القواعد والمبادئ المحاسبية (كطريقة تقييم المخزون، طرق الاستهلاك، عملية قرض الإيجار).

وليتمكن المراجع الداخلي من تقييم الأداء المالي يستعين بالنسب المالية ومؤشرات مالية من أجل استخدامها بواسطة متخذي القرار، والتي تعينهم في الحكم على أداء المؤسسات وتوقع الأداء في المستقبل.

المطلب الثاني : تقييم الأداء المعياري

اولا: تقييم الأداء المعياري

يتم مقارنة الأداء المحقق أو الفعلية مع المخطط لتحديد الانحرافات سواء كانت إيجابية أو سلبية، ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، وجعلها قادرة على مجابهة الأخطاء قبل وقوعها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحول دون وقوعها، ويجب أن تركز الرقابة على الانحرافات البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقا وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط.

وبعد مقارنة الأداء الفعلي مع المخطط سنصل إلى أحد الاحتمالات التالية:

1. أن يكون الأداء الفعلي متوافقا مع المخطط وهذا يعني عدم وجود أي انحرافات.
2. أن يكون الأداء يفوق المعياري أي أن الانحراف إيجابي.
3. أن يكون الأداء غير جيد وهذا يعني أن هناك انحرافا سلبيا.

¹ - النظام المحاسبي المالي، الجزائر، 2008، Les pages bleues، ص71.

إذا كان الأداء سلبياً فهنا ينبغي البحث عن الأسباب الكامنة وراء ذلك الانحراف في الأداء الوحدة للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

وهنا يتم اتخاذ قرار تصحيحي فيما إذا كانت هناك انحرافات سلبية من أجل تصحيح هذه الانحرافات، ولذلك يمكن القول بأن عملية تقييم الأداء بهدف التعرف على مدى تحقيق المؤسسة للأهداف الموضوع لها، كما أنه بواسطتها تتوافر لدى الأجهزة المختصة المعلومات والبيانات اللازمة والضرورية للتخطيط الجيد مستقبلاً.

بعد انتهاء المراجع الداخلي من هذه العمليات يقوم بإعداد تقرير يتضمن نتائج الفحص والتقييم، ويمكن تعريفه على أنه "عرض لمعلومات جديدة أو تحليل لقرارات اتخذ في الماضي أو توصية باتخاذ قرار مستقبلاً"¹.

نلاحظ مدى الدور الذي يلعبه المراجع الداخلي في مساعدة الإدارة من أجل اتخاذ تدابير وقرارات صائبة والتقليل من احتمال خطئها، كما يساعد على متابعة القرارات والإجراءات المتخذة من قبل ومدى تحقق الأهداف المرجوة منها، وبالتالي مدى ملائمة السياسات المنتهجة لبلوغ هذه الأهداف، كما يجب أن تتوفر هذه التقارير الموضوعية والوضوح، وتكون محددة وبناءة، وتعد في الوقت المناسب إذ يشمل التقرير عادة على نطاق ونتائج عملية المراجعة، كما يجب أن يتضمن رأي المراجع، ويجب أن يتضمن التقرير توصيا المراجع بشأن التحسينات الممكنة مع ذكر الجوانب المرضية في الأداء المالي وأي إجراءات تصحيحية لازمة، كما قد يتضمن التقرير وجهة نظر الجهة محل المراجعة في النتائج والتوصيات، ويجب مراجعة التقرير عن طريق المشرف على قسم المراجعة الداخلية قبل إصداره بصورته النهائية.

من خلال التقرير فإن المراجع الداخلي يسعى إلى:²

- الإبلاغ عن الملاحظات والتوصيات الناتجة عن عمليات المراجعة، والتغيير الأفضل.
- عكس جهودات إدارة المراجعة الداخلية إلى الإدارة العليا، التأثير على عملية اتخاذ القرارات.
- تحديد الأعمال التي قام بها أعضاء المراجعة الداخلية.
- إبداء التوصيات اللازمة بالنسبة لتطوير إجراءات العمل ونقل الأفكار والمعلومات وتبادلها.

1- مؤيد راضي، عسلان فلاح المطارية، تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 293.

2- شدرى معمر سعاد، نفس المرجع السابق، ص 163.

- ولابد أن يتضمن تقرير المراجع الداخلي الفحص الذي قام به في مجال القوائم المالية ورأيه المهني أو عدم إبداء رأيه مع ذكر الأسباب التي أدت إلى ذلك.

ومن أهم خصائص تقرير المراجع الداخلي ما يلي:

أولاً/المنفعة: يجب أن يكون التقرير قد تم تصميمه للغرض الذي أعد من أجله في تحديد الأهداف ،ولابد أن يحتوي على معلومات واضحة مختصرة مفيدة من سهولة إتخاذ القرارات.

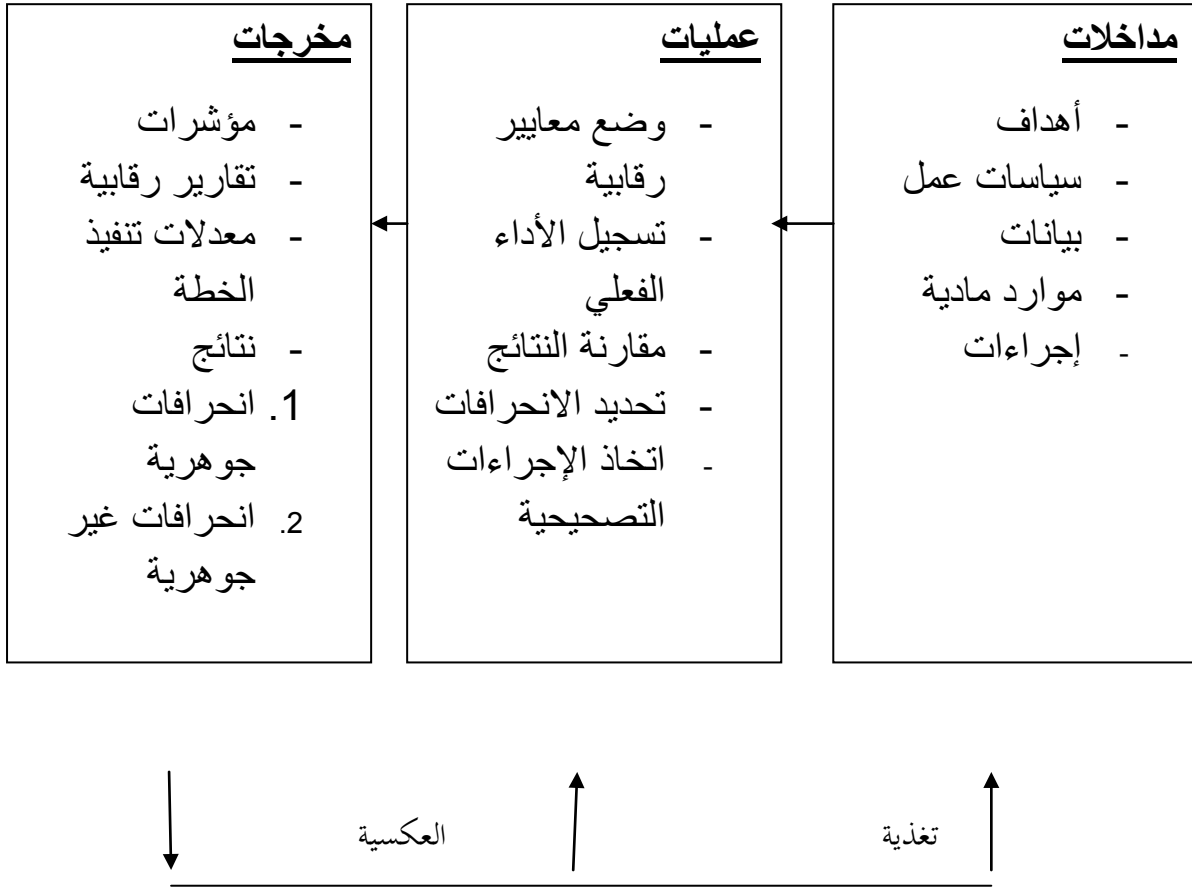
ثانياً/الشكل الملائم: يجب أن يكون للتقرير شكل محدد وواضح لكي يسهل قراءته وفهم محتواه من المعلومات.

ثالثاً/محدد الهوية: لابد أن يشتمل التقرير على معلومات أساسية تحدد هويته مثل: العناوين، أرقام الصفحات...

رابعاً/الثبات: عند إعداد التقرير يعتمد ذلك على الثبات وتتم كتابة التقرير من خلال ثلاث المراحل التالية:

1. جمع الحقائق ومعلومات النظام: ويقصد به أخذ نظرة شاملة عن نواحي النظام المحاسبي داخل المؤسسة، وكذلك العمليات التشغيلية التي يعتمد عليها في جمع المعلومات المحاسبية.
2. فحص النظام: وتعني هذه الخطوة اختبار التنفيذ الفعلي للنظام المحاسبي ، والتحقق من أن تشغيله يتم وفقاً لما محدد مسبقاً، وذلك بإجراء مجموعة من اختبارات مدى الإلتزام وذلك بمراعاة التوقيت المناسب لهذه الاختبارات.
3. تقييم النظام: وتمثل هذه الخطوة آخر خطوات عملية دراسة وتقييم النظام المحاسبي ،فبعد القيام بجمع المعلومات الكافية عن النظام وفحص الإلتزام به يصبح المراجع الداخلي في وضع يمكنه من الحكم على فاعلية وكفاءة النظام ودرجة الإعتماد عليه ،ومن ثم يتم اقتراح السبل الكفيلة بتقويم النظام وإيجاد العثرات والثغرات وأوجه القصور والنقص فيه.

شكل رقم (2-1): يوضح مكونات النظام



المصدر: ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004، ص 13.

- المدخلات: تتمثل في عناصر المحيط (عوامل الإنتاج)، التي تدخل لتستعمل في النظام وتؤثر عليه وتعرف بمدخلات المتغيرات.
- العمليات: تتمثل في المعايير الرقابية والاجراءات التصحيحية التي يتم مزجها بالعناصر الداخلية للنظام وتحويلها إلى مخرجات.
- المخرجات: وهو ما يخرج النظام نتيجة حركته أو نشاطه.

المطلب الثالث: أثر التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي

لكي تكون عملية تحسين الأداء المالي ذات أهمية يجب على المؤسسة أن تستخدم الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية، وهذا ما تتكفل به المراجعة الداخلية عن طريق الحماية والبناء والتطوير.

أولاً: المراجعة الداخلية عن طريق الحماية

حيث يتم القيام بأعمال الفحص والمطابقة بين الأداء الفعلي والمخطط مسبقاً لكل من:

➤ التأكد من الملائمة بين القياس والسياسات والخطة والإجراءات.

➤ حماية أصول المؤسسة.

➤ التأكد من سلامة المعلومات والبيانات المسجلة.

1-1 التأكد من الملائمة بين القياس والسياسات والخطة والإجراءات

عند وضع المؤسسة لأهدافها التي تسعى لبلوغها أو لتحقيقها يجب عليها التحكم الدقيق في مختلف السياسات والإجراءات بطريقة صارمة، ويتطلب ذلك التحديد الجيد للخطة من أجل بلوغ الأهداف المرجوة.

2-1 حماية أصول المؤسسة

تحتوي أصول المؤسسة على استثماراتها التي تساعد في عملية الإنتاج (المباني، المخزونات، معدات وأدوات،... الخ)، ويهدف نظام الرقابة الداخلي إلى المحافظة على ممتلكات المؤسسة وإلى الحفاظ على سلامة تلك الأصول المادية.

3-1 التأكد من سلامة المعلومات والبيانات المسجلة

تضمن الرقابة الداخلية دقة ونوعية المعلومات المقدمة والمتصلة بالوثائق المحاسبية، فالمعلومات التي تعطيها المؤسسة لمخيطها الخارجي تعكس وتبين وضعيتها وصورتها أمامه، وهذه المعلومة لا بد أن تكون مبنية على أساس توقيت الحصول ومدى تمثيلها للواقع.¹

ثانياً: المراجعة الداخلية عن طريق البناء

¹ - عبد الله خالد أمين، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص 47.

تتمثل المراجعة الداخلية على أنها وظيفة رقابية علاجية وإرشادية، إذ يتم اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة وتقديم النصح للإدارة من أجل اتخاذ قرارات سليمة وفعالة، وعلى ذلك يعمل المراجع الداخلي على فحص ومراجعة وتتبع وتحديد وتحليل النتائج الإيجابية والسلبية، ووضع الحلول لها والقيام بعملية التشخيص الممكنة، أين يتم تحديد نقاط القوى ورفع كل هذا بتوصيات ومقترحات إلى الإدارة، وبالإضافة إلى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية يقوم المراجع الداخلي¹ بـ:

- تحقيق مدى الالتزام بالسياسات والاجراءات والخطط الموضوعية.
- التحقق من حماية الأصول.
- اقتراح ما من شأنه تطوير وتحسين الأداء المالي.

كما يمكن أن نقسمها بحسب ما يصبوا المراجع الداخلي إلى تحقيقه إلى مداخل مختلفة:

- مدخل المراجعة الداخلية مدى الالتزام.
- مدخل المراجعة الداخلية العمليات.

أ. مدخل المراجعة الداخلية مدى الالتزام

تهدف (المراجع) عملية المراجعة من هذا المدخل إلى التحقق إذا كان العاملون في المستويات الإدارية المختلفة، قد التزموا بنص الأوامر والتعليمات الصادرة عن الإدارة العليا، واتبعوا الإجراءات المناسبة في تنفيذ واجباتهم، وتتم هذه المراجعة من خلال ثلاث مستويات هي²:

أ.1- مستوى التحقق:

بموجب هذا المستوى يبحث المراجع عن أدلة وبراهين تثبت صحة أية عملية يراجعها، ويحرص المراجع هنا على جمع معلومات من أعمال المؤسسة من جهة خارجية محايدة مثل:

- شهادة الرصيد الصادرة عن البنوك.

¹ - فتحي رزق، وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجديد، الإسكندرية، 2000، ص46.

² - فتحي رزق. نفس المرجع السابق، ونفس الصفحة.

- رسائل وأجوبة المدينين والدائنين.
- إعادة تقييم الممتلكات من قبل متخصصين.

أ.2- مستوى المراجعة المستندية:

يعتمد المراجع في هذا المستوى على المستندات التي تثبت صحة القيود والمطابقة القانونية للشروط والواجبات الإلتباع في المعاملات والعمليات، وبموجب هذا المستوى لا يفحص المراجع أكثر من السجلات والدفاتر والوثائق.

أ.3- مستوى مراجعة النظم:

يركز المراجع وفقاً لهذا المستوى على النظام نفسه، فيأخذ كل نظام على حدة، ويفحصه ويقيمه ويحاول ربطه مع النظم الأخرى، وذلك للتحقق من أن النظم الموضوعة تعمل بشكل صحيح، وأنها تحقق الغرض الذي وضعت من أجله وأنها لا تتعارض في الأهداف.

ب. مدخل مراجعة العمليات

يسعى المراجع في مراجعته للعمليات إلى الحصول على أدلة وقناعات تثبت ارتفاع كفاية العمليات وفعاليتها السياسات والإجراءات ووسائل الرقابة المتبعة لتدعيم كفاءة تلك العمليات.

وبشكل أساسي فإن هذه المراجعة تشتمل على فحص وتقييم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

يتبع المراجع الداخلي في مراجعة العمليات مستويين لتحقيق غايات المراجعة وهما¹:

ب.1- المستوى التنظيمي:

يركز المراجع الداخلي في هذا المستوى اهتماماته على الوحدة التنظيمية، حيث يخضع جميع عملياتها وأنشطتها لمراجعته وتحليله وتقييمه، ويشمل فحصه مراجعة أهداف وخطط وأساليب وإجراءات هذه الوحدة، ولكنه لا يخرج بفحصه عن الحدود التنظيمية لهذه الوحدة.

ب.2- المستوى الوظيفي:

¹ - فتحي رزق، وآخرون، نفس المرجع السابق، ص46.

الفصل الثاني: الأداء المالي ومدى تأثير التدقيق الداخلي على فعاليته

يتبع المراجع الداخلي في هذا المستوى العملية أو النشاط محل المراجعة من بداية العملية أو النشاط إلى نهايته، وحتى وإن اخترقت إجراءات هذه العملية الحدود التنظيمية للوحدات المختلفة، فالعمليات كثيرا ما تشترك في إنجازها أكثر من وحدة تنظيمية، وعلى المراجع أن يقوم بفحص جميع الإجراءات التي تمت في المراحل التي قطعتها في مختلف الوحدات التنظيمية، ومن أمثلة العمليات التي تراجع عمليات البيع وإصدار الأوراق المالية.

الخلاصة:

الاداء المالي يضمن للمؤسسة الاقتصادية النجاح، و حتى تتمكن من بلوغ غايتها و تحديد نقاط القوة و الضعف في عملية تسييرها، لابد عليها بالقيام بعملية تقييم و تحسين ادائها المالي، و ذلك باستخدام التدقيق الداخلي الذي يسعلى الى حماية اصولها و ترشيد استخدام الموارد المتاحة بكل كفاءة و فعالية و عقلانية، ومن المعايير التي تحققه تتمثل في جمع المعلومات الضرورية من اجل التخطيط، قياس الاداء الفعلي، مقارنة الاداء الفعلي بمستويات الاداء المرغوب فيها، دراسة الانحرافات و الفروقات و العمل على تصحيحها.

الفصل الثالث: دراسة حالة م.ش.و.ذ.م.م زيغام عبد القادر

تمهيد:

بعد جمع و شرح المعلومات الخاصة بموضوع دراستنا و التطرق الى جميع حيثيات هذا الموضوع في الجانب النظري، تاتي مرحلة تجسيد هذه المعلومات و مدى تطابقها في ارض الواقع و الجانب التطبيقي، و هذا من خلال دراسة حالة مؤسسة ذات الشخصية المحدودة و ذات الشخص الوحيد زيغام عبد القادر الخاصة بالترقية العقارية.

و سيتم التطرق في هذا الفصل الى التعريف بمؤسسة الترقية العقارية زيغام عبد القادر، اما في المبحث الثاني الى تحسين الاداء المالي بواسطة التدقيق الداخلي في مؤسسة ذات الشخص الوحيد و ذات المسؤولية المحدودة زيغام عبد القادر.

الفصل الثالث: دراسة حالة م.ش.و.ذ.م.م زيغام عبد القادر

المبحث الاول: التعريف بمؤسسة الترقية العقارية زيغام عبد القادر

المطلب الاول: نشأة و تطور مؤسسة الترقية العقارية زيغام عبد القادر

اولا: تعريف بالمؤسسة

تنشط مؤسسة الترقية العقارية زيغام عبد القادر في مجال الترقية العقارية و اشغال البناء في مختلف مراحلها

بحيث تتكون من مؤسستين وهما كالتالي:

(1 م.ش.و.ذ.م.م.مزيغام عبد القادر:

شكلها القانوني: مؤسسة ذات الشخص الوحيد و ذات المسؤولية المحدودة.

عنوان مقر الشركة: حي الجديد رقم 12 مزهران- مستغانم.

مبلغ رأسمال الشركة: 500.000.00 دج (خمسمائة الف دينار جزائري).

و تعود ملكية المحل التجاري للسيد زيغام عبد القادر و تمتاز هذه المؤسسة بالشخصية المعنوية.

(2 مؤسسة اشغال البناء في مختلف مراحلها :

و هي مؤسسة مقيدة في السجل التجاري ذو شخصية طبيعية مالكة السيد زيغام عبد القادر.

ثانيا: نشأة و تطور المؤسسة

نشأت اولاً مؤسسة الترقية العقارية و اشغال البناء في مختلف مراحلها و هذا بتاريخ بداية النشاط

في 30 سبتمبر 1997 ثم انشأت شركة مؤسسة ذات الشخص الوحيد و ذات المسؤولية المحدودة حسب القانون الجديد

للترفي العقارية وهذا بتاريخ 30 ديسمبر 2015 .

المطلب الثاني: اقسام و وظائف المؤسسة

الفصل الثالث: دراسة حالة م.ش.و.ذ.م.م زيغام عبد القادر

اولا: اقسام و مكونات المؤسسة

تتكون هذه المؤسسة من قسم الادارة و قسم امانة السر و قسم المحاسبة و قسم التجاري و قسم ورشة الانجاز و البناء

1) قسم الادارة:

يديرها و يمثلها المسير

- المسير: و هو مالك المؤسسة و صاحبها بحيث يقوم بعمليات التسيير و اتخاذ القرار.

2) قسم امانة السر:

يمثل هذا القسم الكاتب

- الكاتب: و هو الشخص الذي يمثل همزة وصل بين المسير و الاطراف الاخرى بالمؤسسة او الزبائن.

3) قسم المحاسبة:

ينشط في هذا القسم المحاسب

- المحاسب: و هو الشخص الذي يمسك المحاسبة الخاصة بالمؤسسة و في نفس الوقت له رتب مدقق داخلي بالمؤسسة و هذا لخبرته.

4) قسم التجاري:

ينشط في هذا القسم عون التجاري

- عون التجاري: و هو الشخص الذي يتكفل بالجانب التسويقي و التجاري بالمؤسسة و له علاقة مباشرة بالزبائن.

5) قسم ورشة الانجاز و البناء:

يتكون هذا الفرع من (رئيس العمال، البنائين، اعوان البنائين، النجار، الرصاص، دهان، كهربائي، حارس ليالي) و هم يمثلون طاقم بقيادة رئيس العمال.

- رئيس العمال : هو الشخص المتكفل بالاشغال و يوجد 1 في المؤسسة.

- البنائين يوجد 6 بالمؤسسة.

- اعوان البنائين يوجد 9.

- النجار يوجد 1 مع طاقمه.

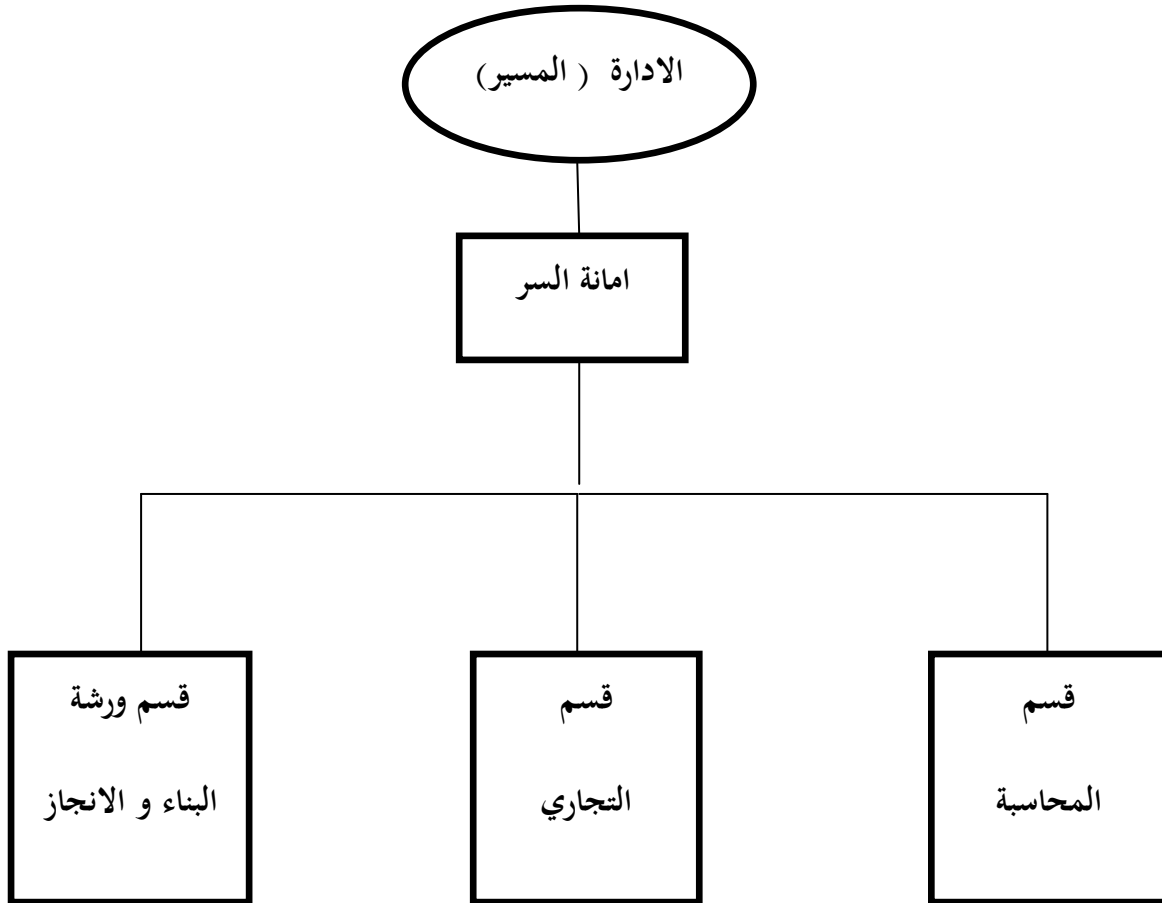
- الرصاص اي السباك يوجد 1 .

الفصل الثالث: دراسة حالة م.ش.و.ذ.م.م زيغام عبد القادر

- الدهان 1 و مساعديه.
- الكهربائي 1 مع طاقمه.
- حاراس الليل يوجد 3 بالمؤسسة.

و هذا الشكل يوضح مكونات و اقسام م.ش.و.ذ.م.م.مزيغام عبد القادر:

الشكل رقم (3 - 1) الهيكل التنظيمي للمؤسسة



المصدر: وثائق المؤسسة

ثانيا: وظائف المؤسسة

تتمثل أنشطة مؤسسة الترقية العقارية زيغام عبد القادر في تسليم مساكن ترقية عصرية للزبائن و هذا من خلال الاستثمار في الاراضي الصالحة للبناء و انشاء مشاريع فيها، و تقوم هذه المؤسسة بالعمل بنفسها من خلال مؤسسة اشغال البناء في مختلف مراحلها و احيانا تسلم المشاريع للمقاولين و المؤسسات البناء الاخرى ذات سمعة و قدرات عالية في ميدان الاشغال و البناء مع

الفصل الثالث: دراسة حالة م.ش.و.ذ.م.م. زيغام عبد القادر

متابعة و مراقبة كل المشروع من بدايته حتى نهايته من طرف م.ش.و.ذ.م.م.م. زيغام عبد القادر لان المشروع يكون باسمها و هي المسؤولة عنه،بالاضافة الى مراقبين اخرين وهم كالتالي:

المهندس المعماري، مخبر جيو تقني، الهيئة الوطنية للمراقبة التقنية للبناء بالشلف، لجنة المراقبة و المطابقة.

- المهندس المعاري: و هو مهندس المشروع و صاحب التصميم بحيث يقوم بمراقبة و متابعة الشغال في مختلف مراحلها.
 - مخبر جيو تقني: و هو المخبر المتكفل بالاراضي و الزلازل و معايير البناء.
 - الهيئة الوطنية للمراقبة التقنية للبناء الشلف: و هي هيئة تتابع الشغال و تراقبها في كل مرحلة و تقدم تقريرها الخاص بالبناء، الاسمنت المسلح و كل ما يتعلق بالاشغال و هذا بعد عملية المتابعة و تقرير المخبر الخاص بالهيئة.
 - لجنة المراقبة و المطابقة: و هذه اللجنة تخرج في الاخير بقرار من البلدية لمراقبة المشروع و مدى مطابقتها مع المخطط
- كما تتكون هذه اللجنة من خمسة ممثلين عن كل هيئة باشخص و هم (البلدية، مديرية التعمير و البناء، مديرية الري و الماء، مديرية الطاقة و المناجم، الحماية المدنية) وهذه اللجنة هي التي تحدد جاهزية المشروع او لا.

كما تسعى المؤسسة من خلال وظائفها ان تكون عند حسن ظن الزبون

و هذا من خلال النجاح المشاريع و تقديم مساكن ترفوية عصرية مطابقة لمعايير و قوانين الترقية العقارية و التي تصدر في الجريدة الرسمية و حسب التصاميم المتفق عليها و انجازها بدقة عالية و في الاجال المتفق عليها للتسليم النهائي مع الزبائن، كما تقدم المؤسسة لزيانها عدة تسهيلات عند التعامل معها مثل التجاوب مع رغبات الزبائن في اختيار البلاط ، الطلاء الخ...

بالاضافة لهذه المزايا عند التعامل تشترط المؤسسة قسط اولي اجباري كدفعة اولي و هذا من اجل عملية الحجز حسب المساكن المتوفرة لدى المؤسسة و بعد الدفعة الاولى تعرض المؤسسة جانب من العروض في الدفع كل حسب امكانياته و تتمثل هذه العروض في:

- دفع بالتقسيط كل ثلاثة اشهر حسب قيمة المسكن المتبقية و حسب مدة انجاز المشروع
- دفع مفتوح حسب مدة انجاز المشروع
- الدفع الكلي
- اللجوء الي القرض البنكي و هنا المؤسسة تتكفل بكل الوثائق اللازمة لدفع الملف و التسهيل على الزبون.

الفصل الثالث: دراسة حالة م.ش.و.ذ.م.م. زيغام عبد القادر

المطلب 3: اهم مشاريع و اهداف م.ش.و.ذ.م.م.م. زيغام عبد القادر

اولا: اهم مشاريع م.ش.و.ذ.م.م. زيغام عبد القادر

للمؤسسة ثلاثة مشاريع لحد الان و تتمثل في مشروع 35 مسكن ترقيوي، مشروع 6 مساكن، مشروع 79 مسكن ترقيوي و مشروع 84 مسكن ترقيوي

- مشروع 35 مسكن ترقيوي متمثلة في ثلاثة عمارات ذات ارضية زائد خمسة طوابق و ثلاثة محلات تجارية و مراب للسيارات تحت الطابق الارضي كما يحتوي كل طابق على مسكينين من نوع اربعة غرف و تقدر مساحة المسكن ب: 105م² و لكل مسكن واجهتين، و يمتاز هذا المشروع بجودة عالية في الاتقان، و هذا المشروع كائن بحي التلغراف بلدية مزهران ولاية مستغانم.
- مشروع 6 مساكن ترقيوية و هو مشروع تابع لمشروع 35 مسكن ترقيوي و يتمثل هذا المشروع في عمارة واحدة ذات ارضية زائد خمسة غرف كما يحتوي كل طابق على مسكن واحد من نوع اربعة غرف و تقدر مساحة المسكن ب: 120م² و لكل مسكن ثلاثة واجهات، يمتاز هذا المشروع بتصميم جيد و غرف كبيرة، و هذا المشروع كائن بحي التلغراف بلدية مزهران ولاية مستغانم، وهذا المشروع حددت مدة انجازه بستة اشهر حتى ثمانية اشهر.
- مشروع 79 مسكن ترقيوي متمثلة في ثلاثة عمارات ذات ارضية زائد ثمانية طوابق مع مصعد و ثمانية محلات تجارية و مراب للسيارات تحت الطابق الارضي كما يحتوي كل طابق على ثلاثة مساكن من نوع اربعة غرف و ثلاثة غرف بحيث تقدر مساحة مسكن اربع غرف منها ب: 110م² و منها ب: 136م²، اما مسكن ثلاثة غرف تقدر مساحته ب: 95م² و كل المساكن لها واجهتين، و هذا المشروع كائن ايضا بحي التلغراف بلدية مزهران ولاية مستغانم، و هذا المشروع في طور الانجاز و تقدر مدة انجازه باربعة و عشرون شهر باذن الله.
- مشروع 84 مسكن ترقيوي متمثل في اربعة عمارات ذات ارضية زائد سبعة طوابق و مصعد و اربعة عشرة محل تجاري و مراب للسيارات تحت الطابق الارضي و ذو مساحة كبيرة مجهز بمصعد كما يحتوي كل طابق على ثلاثة مساكن من نوع ثلاثة غرف و نوع اربعة غرف و نوع خمسة غرف بحيث تقدر مساحة المساكن الثلاثة على التوالي ب: 177م²، 183م² و 210م² اي مساحة كبيرة جدا و هذه المساكن عصرية و مجهزة (مطبخ مجهز، صقف عصري، حمام بغرفة النوم، سطح كبير، مسخن مركزي، سلع ذات نوعية اولى مثل البلاط...)، اما بخصوص الواجهة فمساكن ثلاثة غرف لهم واجهة واحدة بداخل الحي اما واجهة مساكن اربعة و ثلاثة غرف فلهم واجهتين، اما بخصوص المحلات التجارية فهي تباع بالتر المربع و تقسم المحلات حسب رغبة الزبون و نوعية النشاط الذي يمتهنه، و هذا المشروع كائن بحي كاستور ولاية مستغانم، و هو ايضا في طور الانجاز بحيث قدرة مدة انجازه باربعة و عشرون شهر باذن الله.

الفصل الثالث: دراسة حالة م.ش.و.ذ.م.م زيغام عبد القادر

ثانيا: اهداف مؤسسة الترقية العقارية زيغام عبد القادر

تسعى هذه المؤسسة هذه المؤسسة الى تحقيق مجموعة من الاهداف و الامال ومن بين هذه الاهداف نذكر مايلي:

- السعي الى البقاء و الديمومة.
- تحقيق الارباح من خلال مشاريعها.
- الحفاظ على السمعة الجيدة المكتسبة من خلال الاخلاص في العمل و انجاز المشاريع في الاجال المحددة.
- السعي الى ارضاء الزبون بتقديم له مساكن ترقية عصرية مجهزة حسب الاذواق.
- التعامل مع جميع فيئات و طبقات الزبائن دون التمييز بينهم.
- تنويع المشاريع في مجال الترقية العقارية.
- التوسع في المشاريع و العمل في ولايات متعددة.
- السعي الى فرض نفسها في سوق الترقية العقارية و فرض نفسها على المستوى الوطني.
- العمل و مسك مشاريع ضخمة في مجال الترقية العقارية.
- جلب التكنولوجيا الحديثة و مواكبة التطورات.
- التعامل و الاحتكاك بالخبرات الجنبية و السعي الى جلبها و تبادل الافكار.
- تسهيل و اراحة الزبون و هذا بارضائه من اجل اكتساب و ربح حسن ظنه و ثقته.

المبحث الثاني: تحسين الاداء المالي بواسطة التدقيق الداخلي في م.ش.و.ذ.م.م زيغام عبد

القادر من خلال تحليل النسب المالية لتقييم الاداء

المطلب الاول: التدقيق الداخلي في م.ش.و.ذ.م.م زيغام عبد القادر

تعتمد مؤسسة ذات الشخص الوحيد و ذات المسؤولية المحدودة على التدقيق الداخلي و بشكل كبير لكونه وسيلة اساسية في رسم السياسات، و تفادي الانحرافات و حماية المؤسسة من الاخطار من اجل تصحيحها و تفاديها ، و اتخاذ القراراتالتسييرية و المالية من طرف المسير وهذا بعد التأكد من سلامة و عدالة القوائم المالية و مدى صحتها و من اجل ضمان الاداء المالي و تحقيقه من اجل تحقيق الاهداف المنشودة و المسطرة من قبل الادارة و كسب مكانة و سمعة جيدة في سوق الترقية العقارية.

و لهذا سنقوم بتحليل النسب المالية لتقييم الاداء و تحسين الاداء المالي و هذا من خلال اليزانية المايية للمؤسسة.

سنعرض ميزانية مؤسسة الترقية العقارية زيغام عبد القادر للسنة المالية 2015

الفصل الثالث: دراسة حالة م.ش.و.ذ.م.م زيغام عبد القادر

تحليل النسب المالية لتقييم الاداء:

لقد صنفت النسب المالية وفقا للنشاط او المهمة المراد تقييمها داخل المؤسسة الى اربع مجموعات رئيسية تتمثل في :

1. نسب الهيكلية

2. نسب المديونية

3. نسب السيولة

4. نسب المردودية

1) النسب الهيكلية

هي مجموعة النسب الالتي تفيد المحلل المالي في تشخيص التوازنات المالية للمؤسسة على المدى المتوسط و الطويل، و يتم من خلالها تقييم سياسة الاستثمار و كذا السياسة المنتهجة من طرف المؤسسة.

أ) نسب التمويل الدائم:

و هي تقيس مدى قدرة المؤسسة في تمويل اصولها الثابثة باستخدام الاموال الدائمة و تعطى بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم=اموال دائمة/اصول ثابتة.

التعليق

- اذا كانت النسبة اكبر من الواحد يعني ان الاموال الدائمة اكبر من الاصول الثابثة او بمعنى اخر راس مال العمل الصافي اكبر من الصفر و هذا يدل على حالة التوازن.
- اذا كانت النسبة اقل من الواحد يعني ان راس المال العامل الصافي اقل من الصفر و هذا يدل على حالة عدم التوازن، و بالتالي تكون المؤسسة قد لجأت الى ديون القصيرة لتمويلها و هي وضعية غير سليمة.

الفصل الثالث: دراسة حالة م.ش.و.ذ.م.م زيغام عبد القادر

- اذا كانت النسبة تساوي الواحد معناه راس المال العامل الصافي يساوي الصفر و هذا يدل على ان الموال الدائمة تساوي الاصول الثابتة و بالتالي لم يبق هامش و الذي يمثل راس مال العامل الصافي يستعمل في تمويل دورة الاستغلال

ب) نسبة التمويل التالي:

تعتبر الاموال الخاصة مصدر دائم يستخدم في تمويل الاصول الثابتة بمواردها الخاصة

و تعطى نسبة التمويل الذاتي بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الذاتي = اموال خاصة / اصول ثابتة.

نسبة التمويل الذاتي تعطي مدى تغطية المؤسسة لاستثمارها باموالها الخاصة.

- اذا كانت هذه النسبة مساوية للواحد فان راس المال العامل الخاص مساوي للصفر و يدل هذا على ان الاصول الثابتة مغطاة بالاموال الخاصة اما الديون طويلة ان وجدت فهي تغطي الاصول المتداولة و يكون راس المال العامل الصافي اكبر من الواحد.
- اذا كانت النسبة اكبر من الواحد يعني ان المؤسسة تمول قيمتها الذاتية باموالها الخاصة
- و هناك فائض من هذه الاموال بالاضافة الى ديون طويلة لتمويل الاصول المتداولة و هذا ما ليس مفيدا للمؤسسة لان الديون طويلة الاجل عليها فوائد و الاصول المتداولة ليس لها فوائد.

2) نسب المديونية:

و هي النسب التي تقيس مدى استقلالية المؤسسة ماليا و مدى قدرتها على تسديد ديونها.

أ) نسبة الاستقلالية المالية:

لمعرفة مدى استقلالية المؤسسة ماليا يتم مقارنة الاموال الخاصة بمجموع الخصوم.

نسبة الاستقلالية المالية = الاموال الخاصة / مجموع الخصوم.

الفصل الثالث: دراسة حالة م.ش.و.ذ.م.م زيغام عبد القادر

يجب ان لا تنخفض هذه النسبة عن 0.5 اي يجب ان لا تمثل اقل من 50 % من مجموع الخصوم و الا تكون المؤسسة قد فقدت استقلاليتها لان مواردها مشكلة باكثر من 50 % من الديون.

(ب) نسبة قابلية التسديد:

تقيس هذه النسبة مدى قابلية المؤسسة للوفاء بديونها بمقارنة مجموع الديون بمجموع الاصول و تعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة قابلية التسديد} = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الخصوم}.$$

التعليق

- اذا كانت هذه النسبة اقل من 0.5 معنى ذلك ان المؤسسة لها ضمانات لديون الغير و بالتالي لها الحظ في الحصول على ديون اخرى في حالة طلبها.
- اذا كانت هذه النسبة اكبر من 0.5 معنى ان ديون المؤسسة تمثل اكثر من 50% من مجموع اصولها و بالتالي فان اكثر من 50% من اصول المؤسسة ممولة بالديون.

(3) نسب السيولة (الخزينة):

هي عبارة عن مجموع النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة المدى و تتمثل في:

أ) نسبة السيولة العامة:

و تسمى سيولة راس المال العامل و تبين هذه الاخيرة مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الاجل باموالها المتداولة التي يمكن تحويلها الى سيولة نقدية في المواعيد التي تتفق مع تاريخ الاستحقاق و تعطى هذه العلاقة:

$$\text{نسبة السيولة} = \text{الاصول المتداولة} / \text{ديون قصيرة الاجل}.$$

التعليق

- يجب ان تكون هذه النسبة اكبر من الواحد لكي تتمكن المؤسسة من تسديد ديونها و تحقيق راسمال عامل موجب.

الفصل الثالث: دراسة حالة م.ش.و.ذ.م.م زيغام عبد القادر

- اذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فهذا يعني ان المؤسسة لديها راسمال معدوم اي عدم وجود هامش ضمان لمكان المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها.

- اذا كانت هذه النسبة اقل من الواحد فهذا يعني ان المؤسسة في حالة سيئة و عليها ان تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون الطويلة او تخفيض ديونها القصيرة و زيادو اصولها المتداولة.

(ب) نسبة السيولة المخفضة (المختصرة):

و تسمى السيولة المختصرة و هي تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الالتزامات الجارية بالاصول سريعة التداول و تعطى بالعلاقة:

نسبة السيولة المختصرة = (اصول متداولة - المخزون) / ديون قصيرة الاجل.

التعليق

- قيمة هذه السيولة تتراوح بين 0.3 كحد ادنى و 0.5 كحد اقصى اذا كانت مرتفعة فهي تدل على الحالة الجيدة و امكانية الدفع دون صعوبات اي تكون القيم الجاهزة و الغير جاهزة تساوي نصف الديون القصيرة او اقل.

(ج) نسبة السيولة الحالية:

تمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في اي وقت بالديون قصيرة الاجل و تعطى بالعلاقة:

نسبة السيولة الحالية = قيم جاهزة / ديون قصيرة الاجل .

التعليق:

- و حدودها بين 0.2 كحد ادنى و 0.3 كحد اقصى، اذا كانت مرتفعة معناه وجود اموال مجمدة كان من الممكن توظيفها في استخدامات اخرى و تعطى اكثر مردودية اي القيم الجاهزة غطت كل الديون

القصيرة و بقي فائض منه جامد لم يستخدم.

(د) نسبة سيولة الاصول:

الفصل الثالث: دراسة حالة م.ش.و.ذ.م.م زيغام عبد القادر

تمكن هذه النسبة من تقييم رؤوس الاموال المتداولة بمجموع الاصول و تتغير هذه النسبة بتغيير فروع النشاط فنجدها في المؤسسات التجارية غالبا اكبر من 05 و حتى تكون وضعية المؤسسة جيدة في هذه الحالة يجب ان تكون حركة الاصول المتداولة سريعة و تتحقق ارباحا و تعطى بالعلاقة:

$$\text{نسبة سيولة الاصول} = \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{مجموع الاصول}} .$$

التعليق:

- ارتفاع هذه النسبة يدل على ان المؤسسة تستثمر معظم اموالها في الاصول القابلة للتحويل الى نقدية في المدى القصير و بالعكس انخفاضها يدل على ارتفاع قيمة الاستثمارات مما يعطي للمؤسسة امكانية تحسين مردودها على المدى الطويل.

4) نسب المردودية:

المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الارباح في اطار نشاطها و ينبغي ان تكون هذه المردودية دائمة لتحقيق ارباح متتالية، كما تقيس نسب المردودية نتائج النسب المالية حيث انها تبين مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة باداء الانشطة، كما انها تعبر عن محصلة نتائج السياسات و القرارات التي اتخذتها المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة و الدفع المالي و هي بذلك تعطي اجابات نهائية عن الكفاءة العامة للإدارة.

أ) نسبة المردودية المالية:

تعبر عن مدى مردودية الاموال الخاصة او مدى مساهمتها في تحقيق النتيجة و تسمى ايضا معدل العائد على الاصول الخاضعة و تعطى بالعلاقة:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \left(\text{نتيجة الدورة الصافية} \cdot 100 \right) / \text{الاموال الخاصة} .$$

التعليق:

- كلما زادت هذه النسبة كلما دل على وجود تسيير امثل من طرف المؤسسة لمواردها المالية و كلما قلت او انعدمت كلما لزم ذلك على المؤسسة اعادة النظر في سياسة استثمارها للموارد المالية مع الاخذ بعين الاعتبار البيئة الداخلية و الخارجية للمؤسسة.

ب) نسبة المردودية الاقتصادية:

الفصل الثالث: دراسة حالة م.ش.و.ذ.م.م زيغام عبد القادر

تعتبر النسبة الافضل لقياس ربحية العمليات خاصة عند المقارنة بين المؤسستين حيث الارباح التي تحققها المؤسسة من عملياتها يجب ان تكون كافية و تسمح بالحصول على معدل عائد مناسب على الاصول التي تستخدم لتنفيذ عملياتها و تعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = (\text{نتيجة الدورة الصافية} . 100) / \text{مجموع الاصول.}$$

(ج) نسبة المردودية الاقتصادية:

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الاصول الثابتة، حيث كل دينار مستثمر من الاصول الثابتة يعطي "X" دينار من المبيعات و كلما كانت الاصول غير مستغلة يجب ان تتخلص منها المؤسسة لانها تشكل عبئا عليها و تعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية التجارية} = (\text{نتيجة الدورة الصافية} . 100) / \text{الاصول الثابتة.}$$

سنعرض ميزانية مؤسسة الترقية العقارية زيغام عبد القادر للسنة المالية 2015

الجدول رقم (2-3) الميزانية المالية للمؤسسة

الاصول

الفصل الثالث: دراسة حالة م.ش.و.ذ.م.م زيغام عبد القادر

ن-1	ن			الاصول
صافي	صافي	الهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	المبلغ الجمالية	
				<u>اصول غير جارية</u>
				تثبيات معنوية
	11.340.000	7.560.000	18.900.000	تثبيات عينية
				اراضي مباني
				تثبيات عينية اخرى
				تثبيات يجري انجازها
				تثبيات مالية
				سندات مساهمة
				قروض واصول مالية اخرى غير جارية
	11.340.000	7.560.000	18.900.000	مجموع الاصول الغير جارية
				<u>اصول جارية</u>
	7.308.560		7.308.560	مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
				حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
	10.830.909		10.830.909	الزبائن
				المدينون الاخرون
	2.340.000		2.340.000	الضرائب و ما شا بهها
				الموجودات و ما شا بهها
				الاموال الموظفة و الاصول المالية ج اخرى
	1.900.000		1.900.000	الخزينة
	22.390.299		22.390.299	مجموع الاصول الجارية
	33.730.299	7.560.000	41.290.299	المجموع العام للاصول

الخصوم

الفصل الثالث: دراسة حالة م.ش.و.ذ.م.م زيغام عبد القادر

ن-1	ن	الخصوم
المبالغ	المبالغ	
		<u>رؤوس الاموال الخاصة</u>
	2.591.007	راسمال تم اصداره
		علاوات و احتياطات
	31.139.292	نتيجة صافية
	33.730.299	<u>المجموع</u>
		<u>الخصوم الغير جارية</u>
		قروض و ديون مالية
		ديون اخرى غير جارية
		مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
		مجموع الخصوم الغير جارية
		<u>الخصوم الجارية</u>
		موردون و حسابات ملحقة
		ضرائب
		خزينة سلبية
		مجموع الخصوم الجارية
	33.730.299	<u>المجموع العام للخصوم</u>

المطلب الثاني: تحليل النسب الهيكلية و النسب المديونية

الفصل الثالث: دراسة حالة م.ش.و.ذ.م.م زيغام عبد القادر

اولا: نسب الهيكلية

1) نسبة التمويل الدائم = اموال دائمة / اصول ثابتة.

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = 11.340.000 / 2.591.007 = 0.228$$

التعليق:

هذا يدل على حالة عدم التوازن اي راس المال العامل الصافي اقل من الصفر، و لان الاموال الدائمة تتناسب مع الاصول للثابتة و هي غير كافية لتمويلها، و بالتالي تكون المؤسسة قد لجأت الى ديون قصيرة الاجل لتمويلها و هي وضعية غير سليمة.

2) نسبة التمويل الذاتي = اموال خاصة / اصول ثابتة.

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = 11.340.000 / 33.730.299 = 2.974$$

التعليق:

بمأن نسبة التمويل الذاتي اكبر من الواحد فهذا يعني ان المؤسسة تمول قيمتها الذاتية باموالها الخاصة و هناك فائض من هذه الاموال بالاضافة الى ديون طويلة لتمويل الاصول المتداولة و هذا ما ليس مفيدا للمؤسسة لان الديون طويلة الاجل عليها فوائد و الاصول المتداولة ليس لها فوائد.

ثانيا: نسب المديونية

1) نسبة الاستقلالية المالية = الاموال الخاصة / مجموع الخصوم

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = 11.340.000 / 33.730.299 = 1$$

التعليق:

بمان نسبة الاستقلالية المالية اكبر من 0.5 و منه هنا الاموال الخاصة لا تقل عن نصف الخصوم فهنا المؤسسة لها استقلالية مالية.

الفصل الثالث: دراسة حالة م.ش.و.ذ.م.م زيغام عبد القادر

(2) نسبة قابلية التسديد = مجموع الديون / مجموع الخصوم

$$0 = 33.730.299 / 0 = \text{نسبة قابلية التسديد}$$

التعليق:

المؤسسة ليس لها ديون و لها ضمانات لديون الغير و بالتالي لها الحظ في الحصول على ديون اخرى في حالة طلبها.

المطلب الثالث: تحليل نسب السيولة (نسب الخزينة) و نسب المردودية

اولا: نسب السيولة

(1) نسب السيولة العامة = الاصول المتداولة / ديون قصيرة الاجل

$$/ = 0 / 22.730.299 = \text{نسبة السيولة العامة}$$

التعليق:

المؤسسة لا تملك ديون قصيرة الاجل في هذه الوضعية.

(2) نسبة السيولة المختصرة (المخفضة) = اصول متداولة - المخزون / ديون قصيرة الاجل.

$$/ = 0 / (7.308560 - 22.390.299) = \text{نسبة السيولة المختصرة}$$

التعليق:

نسبة السيولة المختصرة غير موجودة لان المؤسسة لا تملك ديون قصيرة الاجل.

(3) نسبة السيولة الحالية = قيم جاهزة / ديون قصيرة الاجل

$$/ = \text{نسبة السيولة الحالية}$$

التعليق:

الفصل الثالث: دراسة حالة م.ش.و.ذ.م.م زيغام عبد القادر

نسبة السيولة غير موجودة لان المؤسسة لا تملك ديون قصيرة الاجل.

$$4) \text{ نسبة سيولة الاصول} = \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{مجموع الاصول}}$$

$$\text{نسبة سيولة الاصول} = \frac{22.390.299}{33.730.299} = 0.66$$

التعليق:

بمان نسبة سيولة الاصول 0.66 اكبر من 0.5 فهذا يعني ان المؤسسة في وضعية جيدة و يدل هذا على ان المؤسسة تستثمر معظم اموالها في الاصول القابلة للتحويل الى نقدية في المدى القصير اي حالة جيدة.

ثانيا: نسبة المردودية

$$1) \text{ نسبة المردودية المالية} = \text{نتيجة الدورة الصافية} * 100 / \text{الاموال الخاصة.}$$

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{33.730.299}{(100 * 33.730.299)} = 100$$

التعليق:

تدل هذه النسبة على وجود تسيير امثل من طرف المؤسسة لمواردها المالية.

$$3) \text{ نسبة المردودية الاقتصادية} = \text{نتيجة الدورة الصافية} * 100 / \text{مجموع الاصول.}$$

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{33.730.299}{(100 * 33.730.299)} = 100$$

التعليق

تعبر هذه النسبة على وجود المؤسسة في موقع امثل خاص بالربحية مقارنة مع المؤسسات الاخرى و لها معدل عائد جيد

الفصل الثالث: دراسة حالة م.ش.و.ذ.م.م زيغام عبد القادر

3) نسبة المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية * 100 / الاصول الثابت.

$$100 = 33.730.299 / (100 * 33.730.299) = \text{نسبة المردودية التجارية}$$

التعليق:

تبين هذه النسبة كفاءة الاصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة.

الفصل الثالث: دراسة حالة م.ش.و.ذ.م.م زيغام عبد القادر

الخلاصة:

بعد دراستنا لحالة مؤسسة ذات الشخص الوحيد و ذات المسؤولية المحدودة زيغام عبد القادر الخاصة بالترقية العقارية بحيث قمنا بتحليل ادائها المالي من خلال تقييمه و التعليق عليه بواسطة النسب المالية و ابرازنا اهمية دور المراجعة الداخلية في المؤسسة و مدى ثابرتها على فعالية الاداء المالي و منه استنتجنا ان المؤسسة في حالة عدم توازن راس المال من عملية التمويل الذاتي و تمويل قيمتها الذاتية باموالها الخاصة و هي غير جيدة لذا وجب عليها اعادة النظر فيه و تقوم بعملية التوازن و الى جانب هذا المؤسسة ليس لها ديون كبيرة و لها الحظ في الحصول عليه عند الطلب و بسهولة ، كما تستثمر اموالها بشكل جيد ، و تمتلك تسيير ممتاز و ممتاز يساعدها على النجاح، و لها موقع امثل و كفاءة عالية.

بعد التطرق الى مختلف جوانب التدقيق و التدقيق التدقيق الداخلي ، و الاداء المالي و مدى اثر التدقيق الداخلي في التأثير عليه من خلال تقييمه و تحسينه في المؤسسة الاقتصادية ، و ضرورة الاستعمال العقلاني للموارد المتاحة في المؤسسة و تصحيح الانحرافات و الاختلالات، حيث كان هذا في الجانب النظري اي في الفصل الاول و في الفصل الثاني، اما في الجانب التطبيقي اي الفصل الثالث قمنا بدراسة حالة مؤسسة الترقية العقارية زيغام عبد القادر و هذا بالتعريف بالمؤسسة و نشاطها و كل ما يتعلق بها، و تقييمنا لادائها المالي و مدى تأثير التدقيق الداخلي على فعاليته

اختبار الفرضيات :

من خلال دراستنا النظرية و الدراسة الميدانية لمؤسسة الترقية العقارية زيغام عبد القادر استنتجنا ما يلي:
الفرضية الأولى : الأداء أكبر مؤشر يبين لنا مدى فعالية و كفاءة المؤسسة الاقتصادية و هذا يرتكز على الاداء المالي.

تطرقنا إلى هذه النقطة في الفصل الثاني حسب ما توصلنا اليه من دراسة استنتجنا ان الاداء مفهوم يختلف باختلاف الجهة المحددة له، و يتم التركيز على الاداء الكلي عامة و الاداء المالي بشكل خاص، كما يتاثر الاداء المالي في المؤسسة بمجموعة من العوامل و المتغيرات منها داخلية و اخرى خارجية لا تتحكم بها المؤسسة، كما ان الاداء المالي يتحقق ببلوغ الاهداف باقل التكاليف اي التوفيق بين الكفاءة و الفعالية .

الفرضية الثانية : للتدقيق الداخلي دور كبير و فعال في تحسين الاداء المالي من خلال اكتشاف الاخطاء و الانحرافات و هذا من اجل تصحيحها في الوقت الملائم و عكس صورة سليمة للقوائم المالية.

تطرقنا الى هذه النقطة في الفصل الثاني حسب ما توصلنا اليه من دراسة استنتجنا ان التدقيق الداخلي يصحح الانحرافات و الاختلالات و التأثيرات في قياس الاداء المالي و تقييمه و هذا بعد عملية كشف الانحرافات و تحديد اسبابها، كما ان للتدقيق الداخلي دور في الحد من تكاليف العمل و نفقاته، و الوصول الى معلومات و تحليلات خاصة بالعمل و هذا من اجل ترشيد القرارات و السياسات العامة، و كذلك تقييم الاداء المالي و تحليل النتائج،

و ربط الخطط و البرامج بالمحاور الاستراتيجية للمؤسسة، اي ان التدقيق الداخلي يعمل على اكتشاف الانحرافات المرتبطة بالاداء المالي و تصحيحها في وقتها المحدد.

النتائج :

نتائج الدراسة النظرية :

1. التدقيق الداخلي وظيفة هامة داخل المؤسسة الاقتصادية.
2. التدقيق الداخلي يساعد المؤسسة في اكتشاف الانحرافات و اتخاذ القرار.
3. المؤسسة الاقتصادية تهتم بالاداء ، خاصة الاداء المالي
4. تحقيق الاداء المالي يضمن ربحية المؤسسة و تحقيق اهدافها
5. للتدقيق الداخلي دور هام في التأثير على فعالية الاداء المالي من خلال عملية التقييم .

نتائج الدراسة الميدانية :

1. مؤسسة م.ش.و.د.م.م زيغام عبد القدر تنشط في مجال الترقية العقارية
2. مؤسسة الترقية العقارية زيغام عبد القادر ناجحة و طموحة
3. تعتمد مؤسسة الترقية العقارية زيغام عبد القادر على التدقيق الداخلي بشكل كبير خاصة في عملية تقييم الاداء المالي.
4. -تسعى مؤسسة الترقية العقارية زيغام عبد القادر الى تحقيق الاهداف و الازياع.
5. بعد عملية تقييم الاداء المالي لمؤسسة الترقية العقارية استنتجنا ان لها تسيير جيد و هي في حالة جيدة الا باستثناء بعض الاختلالات في عملية التمويل تسعى الى تداركها.

الاقتراحات :

1. ضرورة توفير قسم خاص بالتدقيق الداخلي في كل مؤسسة اقتصادية و هذا للمساعدة على تحقيق الاهداف خاصة المالية .
2. العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي و تفعيل دورها لان لها اثر ايجابي في دعم الادارة و القرارات.
3. ضرورة تدعيم علاقة المدقق الداخلي بالوظائف الاخرى كي يعمل على مساعدة الاقسام الاخرى في حل المشاكل، و تقديم النصح و الارشادات لهم.
4. ضرورة استخدام و الاعتماد على المعايير في عملية تقييم الاداء المالي.

1- الكتب و المجالات :

1. خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعملية)، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.
2. إدريس عبد السلام اشتيوي ، المراجعة معايير وإجراءات ، الطبعة الرابعة ، دار النهضة العربية ، لبنان، 1996.
3. هادي التميمي ، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
4. وليم توماس ، امرسونهنكي ، تعريب ومراجعة احمد حامد حجاج ، كمال الدين سعيد ، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، الكتاب الأول، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 1997.
5. محمد سمير الصبان ، محمد الفيومي ، المراجعة بين التنظير والتطبيق ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1990.
6. كمال الدين مصطفى الدهراوي ، محمد السيد سرايا ، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة ، الدار الجامعية ، مصر، 2001.
7. حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي،مراجعة الحسابات المتقدمة (الإطار النظري والإجراءات العملية)، ج1، ط1، دار الثقافة للنشر،الأردن، 2009.
8. محمد بوتين ، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
9. عبد الوهاب نصر علي ، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، دون تاريخ.
10. محمود السيد ناغي ، المراجعة (إطار النظرية والممارسة)، الجزء الثاني، مكتبة الجلاء الجديدة للنشر ، المنصورة، مصر، 1992.
11. محمد الفيومي ، عوض لبيب ، أصول المراجعة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، 1998.
12. احمد حلمي جمعة ، المدخل إلى التدقيق الحديث ، الطبعة الثانية ، دار صفاء للنشر، عمان 2005.
13. عبد الفتاح ، محمد الصحن و آخرون، أسس المراجعة ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2004 .
14. خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل، الأردن، 1998.
15. لعمرات ،أ،ص، المراجعة الداخلية:الإطار النظري والمحتوى السلوكي، دار البشير، عمان، 1990.
16. جمعة،أ،ح: المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء، عمان، 2000.
17. عطاء الله ، م،ش: دراسات متقدمة في المراجعة، مكتب الشباب، القاهرة، 1994، ص202.
18. أمين السيد،أ،ل:الاتجاهات الحديثة في المراجعة والرقابة على الحسابات، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.

19. سعيد عبد العزيز سليمان، إدارة التدقيق الداخلي، مجلة المدقق الداخلي، دار النهضة العربية، القاهرة، العدد 67-68، أيلول 2006.
20. عماد الخانوتي، أهمية التدقيق الداخلي في الحد من الغش، نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، دار المستقبل، عمان، العدد (6)، أيار، 2002.
21. عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005-2006.
22. أحمد حلمي جمعة، المعايير الأمريكية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، مجلة المدقق، دار النهضة العربية، القاهرة، العدد 63-64، آب، 2005.
23. عبد الفتاح محمد الصحن، فتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
24. يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
25. ثناء علي القباني، نادر شعبان السواح، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
26. علاء فرحان طالب، الحكومة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي، دار صفاء، عمان، 2011.
27. ددان عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2006.
28. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد، عمان، 2009.
29. محمد فهمي حسن، وحيه عبد الرسول العلي، المشكلات التطبيقية لقياس الانتاجية وطرق معالجتها، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد 3، 1980.
30. مجيد محمود الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب، دار المناهج، عمان، 2006.
31. عدنان تايعة النعيمي وآخرون، الإدارة المالية بين النظرية والتطبيق، الطبعة 2، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008.
32. طالب علاء فرحان، إيمان المشهداني، الحوكمة المؤسسة والأداء المالي في الاستراتيجية للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
33. عدنان تايه النعيمي، أرشد فوائد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، دار البازوي العميقة للنشر والتوزيع، عمان، د. سنة نشر 2008.
34. عمر بوخزار، مبادئ المحاسبة التحليلية تسيير متعدد، مطبعة أمزيان، الجزائر، 1998.
35. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
36. يحيى أحمد مصطفى قللي، أساسيات المحاسبة الإدارية، اترك للنشر والتوزيع، مصر، 2003.
37. لبوز نوح، مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد، مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية، الجزائر.

38. مؤيد راضي، عسلان فلاح المطارية، تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
39. ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004.
40. عبد الله خالد أمين، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007.
41. فتحي رزق، وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجديد، الإسكندرية، 2000.

2- المذكرات :

1. صلاح ربيعة ، المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2004.
2. شعباني لطفي ، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين تسيير المؤسسة ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
3. مسعود صديقي ، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
4. بن عميرة توفيق، المراجعة الداخلية في المؤسسة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
5. شجري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم والتسيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009.

3- الملتقيات :

1. صديقي مسعود ، براق محمد ، انعكاس تكامل المراجعة الداخلية والخارجية على الأداء الرقابي، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء تميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005.
2. عبد الصمد نجم الجعفري، إياذ رشيد القرشي، دراسة حول دور مراقب الحسابات ومسؤوليته في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد.
3. صديقي مسعود، دور الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المحاسبي لمؤسسة اقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، الجزائر، أبريل 2003.

4. عزة الأزهر، عرض قائمة المركز المالي وفق معايير المحاسبة الدولية،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول:الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية،جامعة سعد دحلب،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،البليدة،الجزائر، أيام 13-15 ماي 2009.
5. أوسير منور،مجبر محمد،دراسة تفصيلية لعناصر حساب النتائج،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول:الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية،جامعة سعد دحلب،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،البليدة،الجزائر،أيام 13-15 ماي 2009.
6. نصر الدين بن النذير، عمار بوشناف، جدول تدفقات الخزينة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية،جامعة سعد دحلب ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، البليدة، الجزائر، أيام 13-15 ماي 2009.

4- القوانين و التشريعات :

1. المادة 715 مكرر،06 المرسوم التشريعي 93-08 المؤرخ في 25 أفريل،1993،القانون التجاري الجزائري.
2. المواد من 65 إلى 70 القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد42،الموافق ل11 جويلية،2010.
3. جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية:العدد02،القانون 01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988.

5- باللغة الاجنبية

1. LIONNEL.C et GERARD.V , Audit et Control Interne-aspects financiers , opérationnels et stratégiques,edition,Dulloze,Paris,P21..
2. Bernard GERMOND, Audit Financier – Guide pour l’audit de l’information financière des entreprises , 1ere, édition , Dunod , Paris , 1991, P28
3. HAMINI Allel , L’audit comptable et financier , BERTI édition,Alger,2002,P07.
4. -Jacques RENARD , Théorie et pratique de l’audit interne , édition d’organisation,Paris,1987,P69.
5. -institut of internal auditors
6. -Abdellatif Khemakhem, la dynamique du contrôle de gestion, Dunod, 2 ed, Paris, 1976,P310

- i. Burlaud ,J .Y Eglem , P Mykita, dictionnaire de gestion . Editions Foucher, Paris, , 1995, P.271.
7. -R. Brosquet, fondement de la performance humaine dans l'entreprise. les éditions d'organisation, Paris,1989, p. 11
8. Pierre Voyer, la performance :situation présente et perspective d'avenir.(conférence à L'IGFIE5/12/2001. www.IGF.quebec.com/activités/P_voyer.Pdh)
9. -Robert le DUFF et al , Encyclopédie de la gestion et du management. Editions Dalloz, Paris, 1999, p.897 .
10. -p.conso et f.hemici,brigitte dariath contrôle de gestion dunod,paris,2000,p.124.
11. -Josette Peyrard,Analyse Financière,librairie vuibert,8^e ed,Paris,1999.p.201.
12. -Alian Capiez,élément de gestion Financière,Masson,4ed,Paris,1994,P.121.

الفهرس

الاهداء

الشكر

المقدمة العامة

الفصل الاول: مفاهيم عامة حول التدقيق و التدقيق الداخلي.....

تمهيد.....

المبحث الاول: مدخل للتدقيق.....

المطلب الاول : نبذة تاريخية حول التدقيق و مفهومه العام.....

المطلب الثاني : انواع و معايير التدقيق.....

المطلب الثالث : اهمية و اهداف التدقيق.....

المبحث الثاني: ماهية التدقيق الداخلي.....

المطلب الاول : نشأة و مفهوم التدقيق الداخلي.....

المطلب الثاني : انواع و معايير التدقيق الداخلي.....

المطلب الثالث : اهمية و اهداف التدقيق الداخلي.....

خلاصة.....

الفصل الثاني: الاداء المالي و مدى تاثير التدقيق الداخلي على فعاليته.....

تمهيد.....

المبحث الاول: ماهية الاداء المالي.....

المطلب الاول : مفهوم الاداء و الاداء المالي.....

المطلب الثاني : انواع ومعايير الاداء المالي.....

المطلب الثالث: النسب المالية و اثارها.....

المبحث الثاني: اهمية التدقيق الداخلي من خلال عملية التقييم واثره في تحسين الاداء المالي....

المطلب الاول : تقييم الاداء المخطط و الاداء الفعلي.....

المطلب الثاني : تقييم الاداء المعياري.....

المطلب الثالث : اثر التدقيق الداخلي في تحسين الاداء المالي.....

.....خلاصة.....

الفصل الثالث: دراسة حالة م.ش.و.ذ.م.م زيغام عبد القادر.....

.....تمهيد.....

المبحث الأول: التعريف بمؤسسة الترقية العقارية زيغام عبد القادر.....

المطلب الاول : نشأة و تطور مؤسسة الترقية العقارية زيغام عبد القادر.....

المطلب الثاني : اقسام و وظائف م.ش.و.ذ.م.م زيغام عبد القادر.....

المطلب الثالث : اهم مشاريع و اهداف م.ش.و.ذ.م.م زيغام عبد القادر.....

المبحث الثاني: تحسين الاداء المالي بواسطة التدقيق الداخلي في م.ش.و.ذ.م.م زيغام عبد القادر.

المطلب الأول : التدقيق الداخلي في م.ش.و.ذ.م.م زيغام عبد القادر.....

المطلب الثاني : تحليل نسب الهيكلية و نسب المردودية.....

المطلب الثالث : تحليل نسب السيولة (نسب الخزينة) و نسب المردودية.....

.....خلاصة.....

.....الخاتمة العامة.....

قائمة المراجع